دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثرها على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية : دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	عبدالحكيم، مجدي مليجي
مؤلفين آخرين:	عبدالحليم، أحمد حامد محمود، عرفة، نصر طه حسن(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج20, ع4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	329 - 395
رقم MD:	795647
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التقارير المالية
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/795647

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثرها على مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية – دراسة تطبيقية فى بيئة الأعمال المصرية

الدكتور
مجدى مليجى عبد الحكيم
الدكتور
نصر طه حسن عرفة
الدكتور
أحمد حامد محمود عبد الحليم

الأساتذة المساعدون بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة بنها

محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثره على مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية
دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية

د.مجدي مليجي عبد الحكيم	د.نصر طه حسن عرفة	د.أحمد حامد محمود عبد الحليم
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة	أستاذ مساعد بقسم المحاسبة	أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة- جامعة بنها	كلية التجارة- جامعة بنها	كلية التجارة- جامعة بنها

ملخص البحث:

استهدف البحث استكشاف العوامل المؤثرة في مدي ضعف نظام الرقابة الداخلية Internal Control في الشركات المصرية المسجلة من ناحية وتحليل أثر ذلك على مستوي التحفظ المحاسبيAccounting Conservatism في التقارير المالية من ناحية أخري، ولتحقيق هذا الهدف **اعتمد البحث على أسلوب تحليل المحتوي Content Analysis** حيث تم فحص وتحليل التقارير المالية لعينة من (١١٨) شركة من الشركات المصرية المسجلة خلال عام ٢٠١٥م وذلك لبناء نموذجين أحدهما لمحددات ضعف الرقابة الداخلية والأخر لعلاقة ضعف الرقابة الداخلية بدرجة التحفظ المحاسبي وقد استخدم الباحثون اختبار الارتباط والانحدار في فحص العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وقد أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوي بين ضعف الرقابة الداخلية وكل من عمر الشركة، ونمو المبيعات، والخسائر المتراكمة (كمؤشر على الموارد المخصصة لنظام الرقابة الداخلية). كما كانت علاقة الارتباط سالبة ولكن ليس لها تأثير معنوي مع عدد أقسام العمل بالشركة، وجودة لجان المراجعة. في حين كانت علاقة الارتباط موجبة وذات تأثير معنوي مع قيام الشركة بعمليات الاندماج أو الاستحواذ (كمؤشر على إعادة الهيكلة). بينما كانت علاقة الارتباط موجبة ولكن ليس لها تأثير معنوي مع استقالة مراقب الحسابات. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة معنوية بين ضعف نظام الرقابة الداخلية ودرجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وهو ما يشير إلى أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي ترتبط بوجود نظام رقابة داخلية قوي.

وكان من أهم توصيات الدراسة : ضرورة تبني الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات خاصة المتعلقة بدور لجان المراجعة والالتزام بمتطلبات جودتها(الاستقلال، الخبرة المالية والمحاسبية، ودورية اجتماعاتها)، وتوفير الموارد المالية الكافية لتدعيم نظام رقابة داخلية قوي، والزام الشركات المسجلة بنشر تقرير الإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية، ونشر مراقب الحسابات لتقرير يوضح فيه مدى التزام الشركات بتطبيق ومتابعة القواعد التنفيذية للحوكمة، وضرورة إعادة النظر في معايير المراجعة والبيئة التشريعية لوضع الضمانات التي تعزز الرقابة الداخلية في البيئة المصرية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها البيئة المصرية حالياً لضمان جودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية – التحفظ المحاسبي – خصائص الشركة – آليات الحوكمة – نظرية الوكالة.

The Determinants of Internal Control Weaknesses and its Impact on the Level of Accounting Conservatism in the Financial Reports: An Empirical Study in The Egyptian Environment

Dr. Magdy Melegy Abdulhakim
Assistant Professor,
Department of Accounting
Faculty of Commerce, Benha University

Dr. Nasr Taha Hassan
Assistant Professor,
Department of Accounting
Faculty of Commerce, Benha University

Dr. Ahmed Hamed Mahmoud Abdelhalim
Assistant Professor
Department of Accounting
Faculty of Commerce,
Banha University

Abstract:

Internal control weaknesses in the Egyptian listed companies, and analyze the impact on the level of accounting conserve at is min the financial reports. To achieve this objective, the study is based on content analysis method where a sample of (118) financial reports of Egyptian companies during the year 2015 were examined. Two regression models were used, **one of them** to examine the determinants of internal control weaknesses **and the other** to examine the impact of this weakness of the internal control on accounting conservatism degree.

The results show that internal control weakness is negatively associated with the company's life, the growth of sales and accumulated losses, and positively associated with the company mergers or acquisitions (as an indicator of restructuring). While, there is no association between internal control weaknesses and the number of segments, the quality of audit committee and resignation of an auditor. In addition, the study found negative signify cant association between internal control weaknesses and the degree of accounting conservatism in the financial reports, which indicates that an increase in the degree of accounting conserve at is linked to the existence of a strong internal control system.

The study recommends the adoption of high quality corporate governance practices, in particular relating to the role of audit committees, to provide adequate financial resources to support a strong internal control system and enforce listed companies to publish a report on the effectiveness of internal control. Also, it appears that there is a need to revision of audit standards and legal environment to support the effectiveness of internal control systems in the Egyptian environment.

Key Words:

Internal Control, Accounting Conservatism, Corporate Characteristics, Governance Mechanisms , Agency theory.

١/ المبحث الأول

الإطار العام للبحث

١/١- المقدمة:

تُعد الرقابة الداخلية أحد أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات Corporate Governance لما لها من دور فعال في دعم الشفافية والإفصاح كأحد أهم مبادئ حوكمة الشركات، وذلك من خلال ضمان فعالية هيكل الرقابة الداخلية لإعداد قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها من جانب الأطراف المختلفة حيث تخلو هذه القوائم المالية من التحريفات الجوهرية، كما تساهم فعالية هيكل الرقابة الداخلية في أداء مجلس الإدارة لمسئولياته بفعالية ومساعدة الأطراف أصحاب المصلحة في الحصول على المعلومات اللازمة والكافية لأداء دورهم الحوكمي.

ولذا، كان ولازال اهتمام الجهات المهنية والتنظيمية والأكاديمية بهيكل الرقابة الداخلية Internal Control Structure، من حيث تعريفه ومكوناته ومحددات فعاليته. ويُعد تقرير لجنة المنظمات الراعية Committee Of Sponsoring Organizations (COSO) والصادر عام ١٩٩٢م بعنوان "الإطار المتكامل للرقابة الداخلية" Internal Control Integrated Framework هو الإطار الرائد في مجال الرقابة الداخلية، حيث تبنته العديد من الجهات المهنية على مستوى العالم، وقد طورت لجنة COSO مؤخراً هذا الإطار وأصدرت إطاراً متطوراً للرقابة الداخلية في مايو ٢٠١٣م لمواكبة التغيرات المستمرة في البيئة التشغيلية والتنظيمية للأعمال.

وقد اهتمت الدراسات الأكاديمية بهيكل الرقابة الداخلية ومدى فعاليته، فاهتمت بدراسة محددات فعالية هيكل الرقابة الداخلية، وأثر مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، وتوصلت لوجود تأثير إيجابي لفعالية هيكل الرقابة الداخلية في المحتوى الإعلامي للقوائم المالية حيث تنخفض الأخطاء المحاسبية التي تؤثر جوهرياً في إمكانية الاعتماد على القوائم المالية، وينخفض احتمال إعادة إصدار القوائم المالية Financial Restatements ، وترتفع جودة الأرباح Earnings Quality، والاستحقاقات المحاسبية Accounting Accruals ، ومنفعة المعلومات المحاسبية لمستخدمي المعلومات المالية وخاصة الدائنين والمستثمرين (Bizarro et al, 2011, Weisenfeld et al, 2011).

ويُعد التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism من السياسات المحاسبية المعروفة في الفكر المحاسبي منذ زمن بعيد، والتي نالت تأييداً كبيراً في الماضي وذلك لأن التحفظ يسهم في زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية، كما يساعد على حماية أصحاب المصالح في الشركة، على الرغم مما يتعرض له من انتقادات حادة بدعوي تعارضه مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ولقد تزايد الاهتمام بدراسة التحفظ المحاسبي بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، وازدادت البحوث المحاسبية التي تناولت التحفظ المحاسبي لماله من تأثير ملموس في تحسين درجة الملاءمة والاعتمادية على التقارير والقوائم المالية المنشورة. ولقد ظهرت الحاجة إلى التحفظ مع ظهور نظرية الوكالة Agency Theory، وذلك لحل المشكلات التي قد تنشأ بين المديرين وحملة

الأسهم، نتيجة الفصل بين الإدارة والملكية، حيث أنه مع اتجاه هؤلاء المديرين لتعظيم منافعهم الذاتية على حساب حملة الأسهم بدأت تفقد التقارير المالية جودتها. وهو ما دفع إلى الاهتمام بحوكمة الشركات Corporate Governance لتعزيز الدور الإشرافي والرقابي لآليات الحوكمة وقيامها بممارسة سلطاتها واختصاصاتها بعيداً عن سيطرة الإدارة التنفيذية.

ونتيجة تعرض العديد من الشركات العالمية مثل شركة World com, Enron، لفضائح مالية وعجزها عن سداد التزاماتها ومغالاتها- تزييفها- لأرباحها، وإتباعها لسياسات محاسبية متحررة، مما أدى لإنتاج قوائم وتقارير مالية مضللة وارتفاع معدل الإفلاس بين الشركات، وزيادة عدد القضايا المرفوعة ضد مكاتب المراجعة، فقد تمسك المحاسبون- معدي القوائم والتقارير المالية- والمديرون والمراجعون بالتحفظ كرد فعل لحماية أنفسهم.

ويهدف البحث إلى استكشاف العوامل التي قد ترتبط بوجود نظام رقابة داخلية ضعيف داخل الشركة، ومدى انعكاس ذلك الضعف على إتباع الشركة لسياسة التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية. حيث تعتبر الرقابة الداخلية على عملية التقرير المالي أحد خصائص الشركة (Kinney et al., 1990; Kinney, 2000, 2001)، ويمكن القول أن وجود نظام رقابة ضعيف من المحتمل أن يؤدي إلى مشكلة وكالة كبيرة لأن ذلك يوفر فرصة للمديرين لاتخاذ قرارات تشغيلية ومالية تخدم مصالحهم الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأُخرى ذات العلاقة؛ وبالتالي فإن ضعف الرقابة الداخلية يمكن أن يؤثر في سلوك الإدارة المندفع تجاه التعامل مع الخطر ويزيد من ميلهم لتحريف المعلومات المالية، ومن ثَمّ فوجود رقابة داخلية ضعيفة يؤدي إلى تضخيم مفهوم الخطر ما بين مختلف الأطراف التعاقدية.

وقد أوضحت بعض الدراسات (Ashbaugh -Skaife, et al .,2008 and Doyle, et al., 2007a) أن نظام الرقابة الداخلية الضعيف يرتبط بانخفاض جودة الاستحقاقات المحاسبية وذلك كنتيجة للأخطاء العمدية وغير العمدية أو التحيز أو الممارسات المحاسبية العدائية. بينما وجدت دراسات أُخري (Beniesh et al., 2008 and Ashbaugh-Skaife et al., 2009) أن كفاءة الرقابة الداخلية ينتج عنها تخفيض في خطر المعلومات؛ وبالتالي تخفيض تكاليف الملكية للشركة. كما أن دراسة (Feng et al., 2009) قد وجدت علاقة إيجابية بين جودة الرقابة الداخلية ودقة إرشادات الإدارة بما يتسق مع فكرة أن عدم كفاءة الرقابة الداخلية ينتج عنها أخطاء في تقارير الإدارة الداخلية.

كما اهتم قانون Sarbanes Oxley Act (SOX) بتأثير الرقابة الداخلية على عملية الإفصاح المالي حيث يتطلب القانون من الإدارة تقييم كفاءة الرقابة الداخلية، كما يتطلب من مراقب الحسابات أن يراجع نظام الرقابة الداخلية ويوفر تأكيد حول تقييم الإدارة لذلك النظام.

حيث ألزم قانون (SOX) الشركات العامة المقيدة بالبورصة بتقديم تقريرها السنوي يتضمن تقييمها للرقابة الداخلية مع ضرورة أن يكون مرفقاً به تقرير لمراجع الحسابات يتضمن تصديقه علي ما هو وارد بتقرير الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية بالمنشأة (Croft,2004). وبالرغم من أن كفاءة الرقابة الداخلية قد لا تضمن بالكامل عدم وجود أخطاء محتملة سواء عمدية أو غير عمدية، إلا أنها تحد من قدرة المديرين على إدارة الأرباح أو المستحقات التي يتم الإفصاح عنها

(Jiambalvo, 1996)، وكذلك تخفض من احتمال التلاعب في القوائم المالية. بالإضافة إلى ذلك فإن وكالة موديز (Moody's Investors Service, 2004) قد اقترحت أن ضعف الرقابة الداخلية على مستوي الشركة يبعث على الشك ليس فقط في قدرة الإدارة على إعداد تقارير مالية دقيقة ولكن أيضاً في قدرتها على متابعة ورقابة العمل.

وعلى ذلك فإن وجود مشاكل في الرقابة الداخلية سيزيد من احتمال عدم اكتشاف التحريف الجوهري في القوائم المالية السنوية أو الدورية (Doyle,et al., 2007a). كما أن بيئة الرقابة الضعيفة تكون أكثر احتمالاً لوجود:

أ- استحقاقات متحيزة بشكل عمدي ضمن عملية إدارة الربح.

ب- أخطاء غير متعمدة في تقدير الاستحقاقات (PCAOB 2004).

أما على مستوي البيئة المصرية فقد حظي نظام الرقابة الداخلية ببعض الاهتمام حيث أكدت المادة العاشرة من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادر في فبراير ٢٠١١م في الفقرة رقم ٥/٣/١ ، وكذلك ما ورد بالدليل المصري لحوكمة الشركات – الإصدار الثالث – الصادر في أغسطس ٢٠١٦م في المحور الرابع: البيئة الرقابية بند ١/٤/٢ نظام الرقابة الداخلية، حيث يجب أن يكون لدي الشركة نظام محكم للرقابة الداخلية تضعه إدارة الشركة علي أن تقوم لجنة المراجعة بتقييمه بشكل دوري ورفع التوصيات لمجلس الإدارة بشأنه وذلك وفقاً لما أشارت إليه الفقرة ١/٣/٢. كما أكد معيار المراجعة رقم (٣١٥) في الفقرة رقم (٤٢) على أن نظام الرقابة الداخلية يتم تصميمه وتنفيذه لمواجهة مخاطر النشاط التي تؤثر على مصداقية إعداد التقارير المالية وفعالية كفاءة العمليات والالتزام بالقوانين والنظم المطبقة.

في ضوء تلك الأهمية لنظام الرقابة الداخلية تهتم الدراسة الحالية بالإجابة على التساؤل التالي: ما هي العوامل التي قد تؤثر في مدي ضعف نظام الرقابة الداخلية؟ وللإجابة على هذا التساؤل ستقوم الدراسة باختبار العوامل التالية: (حجم، وعمر الشركة، مدي تعقد وتنوع نشاطها، خضوع الشركة لعملية إعادة الهيكلة، الموارد التي تخصصها الشركة لنظام الرقابة الداخلية، سرعة نموها، آليات الحوكمة، وموقف مراقب الحسابات).

٢/١ – طبيعة المشكلة:

اهتمت العديد من الدراسات باستكشاف مدي تأثير جودة الضوابط الداخلية على الجوانب المختلفة للتقرير المالي مثل: التأثير على جودة المستحقات(Doyle et al., 2007a; Ogneva et al., 2007; Ashbaugh-Skaife et al., 2008)، وتكلفة رأس المال للشركة(Feng et al., 2009)، ودقة التوجيه الإداري (Beneish et al. 2008; Ashbaugh-Skaife et al., 2009). ونظراً لأهمية إحكام الرقابة الداخلية لتحسين حوكمة الشركات، فالدراسة الحالية تُعد امتداداً للدراسات السابقة من خلال تحليلها لطبيعة العلاقة بين جودة الضوابط الداخلية والتحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية. وتركز الدراسة الحالية على التحفظ المحاسبي لأن هناك اعتقاد بأنه يوفر العديد من الفوائد للحوكمة، مثل الحد من صراعات الوكالة وتحسين القرارات الاستثمارية الإدارية (Holthausen and Watts 2001; Watts 2003; Ball and Shivakumar 2005،

الرشيدي ،٢٠١١،عوض،٢٠١١ ، شاهين، ٢٠١١،عبد الحليم،٢٠١٥)، وتعزيز كفاءة عقود الدين (Ahmed et al., 2002; Zhang 2008،جنيدي، ٢٠٠٤)، والحد من تكاليف التقاضي (Watts 2003)،(عبيد، ٢٠١٠).

وقد عرف (Basu, 1997)، التحفظ بأنه درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة كمكاسب أكثر من المطلوب للاعتراف بالأخبار السيئة كخسائر، وبالتالي تعكس الأرباح الأخبار السيئة بسرعة أكبر من الأخبار الجيدة ممَّا يؤدي إلى فقدان الاعتراف بالخسارة في وقت أسرع.

غير أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB قد عرف في القائمة المفاهيمية Concepts Statement No. 2 التحفظ المحاسبي بأنه رد فعل- أو تصرف- حذر حيال عدم التأكد لضمان أن ظروف عدم التأكد والمخاطر الملازمة في بيئة الأعمال قد أخذت في الاعتبار.

Conservatism is a prudent reaction to uncertainty to try to ensure that uncertainties and risks inherent in business situations are adequately considered.

بينما يرى (Stergios Leventis et al., 2013) أن التحفظ المحاسبي يشير إلى اتجاه المحاسب للحصول على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأخبار السارة (الأرباح) أكبر من تلك التي يطلبها للاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر).

وقد أوضحت دراسة (Goh and Li, 2011) أن الشركات ذات أوجه الضعف المادية في الرقابة الداخلية Internal Control Weaknesses(ICW) تظهر تحفظاً أقل مقارنة مع الشركات التي لا يوجد لديها نقاط ضعف، كما أن المعالجة اللاحقة لنقاط الضعف قد تؤدي إلى قدر أكبر من التحفظ المحاسبي، لذلك فإن ضعف الرقابة الداخلية يعتبر عائق أمام إدراك تحقق خسائر في الوقت المناسب بما يؤدى إلى انخفاض التحفظ.

فعلى سبيل المثال فإن النقص في السياسات والإجراءات الملائمة لتقييم مخزون وأصول الشركة بشكل دائم سيمنع اكتشاف حدوث تلف في الأصول بشكل مبكر، ويؤخر من إدراك الخسائر. أيضاً فإن عدم تأهيل فريق المحاسبة يؤدي إلى نقص الخبرة للقيام بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للأصول مثل: (الشهرة والأصول الثابتة) بما يقلل من إدراك الخسائر. كما أن ضعف الرقابة الداخلية في رقابة قرارات الشركة الاستثمارية يمكن أن يوفر حافز للإدارة لتجنب الاعتراف بخسارة المشروعات الاستثمارية في الوقت المناسب؛ بالإضافة إلى أن ضعف حساب القيمة الحالية للأرباح المستقبلية للأعمال التي يتم الاستحواذ عليها يمكن أن يؤثر على عدم اكتشاف المشروعات التي من المحتمل أن ينتج عنها خسائر في الوقت المناسب (Goh& Li, 2010).

وتشير تلك النتائج إلى أن ضوابط الرقابة الداخلية الفعالة تؤدي إلى اعتماد استراتيجية التقرير التي تقوم على المزيد من التحفظ المحاسبي، فجودة الرقابة الداخلية تسهل التحفظ في إعداد التقارير المالية. ويمكن القول أن عدم وجود رصد ومراقبة كافية على السلوك التنفيذي في الشركات

ذات أوجه الضعف المادية في الرقابة الداخلية(ICW) يعطي مديريها حافزاً لإتباع خيارات سياسة محاسبية مندفعة؛ و بالتالي انخفاض قدر التحفظ المحاسبي.

لكن من جهة أخرى، اقترحت دراسة (Mitra et al., 2013) أن وجود متطلبات تنظيمية محسنة وأكثر صرامة –والتي يرجح أن تؤدي إلى توقع ارتفاع جودة التقارير المالية–تشجع الشركات ذات أوجه الضعف المادية في الرقابة الداخلية إلى تبني إستراتيجية أكثر تحفظاً للتقارير، وهو ما يرسل إشارات إيجابية على موثوقية المعلومات المقدمة لمختلف الأطراف التعاقدية.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الشركات التي لديها ضعف في الرقابة الداخلية، وخاصة إذا كان على مستوى الشركة، قد قامت بشكل ملحوظ بتغيير ممارسات التحفظ في التقارير بعد صدور قانون(SOX) عمًا قبله. وبمزيد من التحليل يتضح أن هذه الشركات أصبحت أكثر تحفظاً في الفترة ما بعد (SOX) مقارنة مع الشركات التي لديها ضوابط داخلية فعالة. كما أن زيادة تدفق المعلومات الخاصة بالشركة يحد من قدرة المديرين في إخفاء الأخبار السيئة (Dhaliwal et al., 2008).

كما أن البيئة التنظيمية والتشريعية المحسنة والصارمة تفرض على الشركات متطلبات إفصاح، وبالتالي تزيد من تدفق المعلومات الخاصة بالشركة إلى الأطراف الخارجية. وهكذا فإن التداعيات المتوقعة للبيئة التنظيمية المعززة والصارمة هي زيادة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية من قبل الشركات التي لديها ضعف في نظام الرقابة الداخلية؛ وبالتالي يمكن توقع أن البيئة التنظيمية والتشريعية التي تعمل فيها الشركة لها تأثير مهم على علاقة نظام الرقابة الداخلية بسياسة التحفظ المحاسبي في الشركة.

وقد أوضحت الدراسات السابقة أن التشريعات تؤثر بشكل كبير على ممارسات الإدارة في التقرير، فدراسة(Watts ,2003a) ترى أن التنظيم الحكومي لعملية التقرير المالي يُساهم في التحفظ. في حين تري دراسة (Ribstein, 2002) أن وجود احتمال أقل للتعرض للمساءلة بخصوص التحفظ يشجع التنفيذيين للتقليل من التقرير عن الأرباح. أما دراسة (Browning 2002, فتشير إلى أن قواعد (SOX) الجديدة التي تتطلب شهادة الرئيس التنفيذي/المدير المالي حول عدالة القوائم المالية في جميع النواحي الجوهرية قد تحفز بشكل كبير الشركات على الإبلاغ عن أرقام مالية متحفظة. كذلك يري(Watts ,2003b) أن المحاكم عموماً تعاقب عند المبالغة في التقرير أكثر من التهوين فيه، وذلك لأن أصحاب المصلحة المعنيين من المرجح أكثر أن يعانوا من خسائر عند المبالغة في الأرباح والأصول بدلاً من التقليل فيها. كما أكدت الدراسات السابقة أيضا على أن وجود تشريعات وحوكمة أقوى في الفترة ما بعد(SOX)، دفع بالشركات الأمريكية إلى أن تعيد تقويم إستراتيجية التقرير، التي يحتمل أن تنطوي من بين أمور أُخرى على الموازنة بين الطرق البديلة لإدارة الأرباح.

لذا فإن تعزيز وصرامة الرقابة التنظيمية في ظل البيئة القانونية، قد يوفر وزناً معاكساً لضعف الضوابط الداخلية ويقيد حرية التصرف الإداري في إتباع الانتهازية في الخيارات المحاسبية، ممًا يعكس من اتجاه العلاقة ما بين ضعف الرقابة الداخلية و التحفظ المحاسبي، وبالتالي يتطلب الأمر دراسة مثل تلك العلاقة في بيئة مثل البيئة المصرية. ومن خلال إطار الوكالة لنظرية المحاسبة الإيجابية والتي تعترف بالفوائد التعاقدية للتحفظ، فأنه يمكن توقع أن الضوابط الداخلية القوية تسهل إعداد تقارير مالية متحفظة. فالشركات ذات بيئة رقابة داخلية قوية أكثر احتمالاً لفهم دور التحفظ في التعاقد وفى الحد من صراعات الوكالة، لذا من المرجح أن تفضل هذه الشركات استخدام التحفظ.

وعلاوة على ذلك فبقدر التزام الشركات بإعداد تقارير متحفظة، يمكن للرقابة الداخلية القوية تسهيل هذه العملية من خلال توفير معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها. فالرقابة الداخلية الضعيفة يمكن أن تسبب أخطاء تقدير في الأرقام المحاسبية (Doyle et al. 2007a; Ashbaugh-Skaife et al., 2008)، ممًا يجعل من المتغيرات التعاقدية أقل موثوقية لأغراض التعاقد والمتابعة، وهذا يمكن أن يقلل من فعالية التحفظ باعتبارها آلية حوكمة، وبالتالي حوافز استخدام التحفظ. كما أن ضعف الرقابة الداخلية يمكن أن يعرقل الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، ممًا يؤدي إلى خفض التحفظ.

ومن ناحية أخرى، بعيداً عن النظرية الايجابية للمحاسبة، فهناك شك حول العلاقة الايجابية بين قوة الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي، فهناك من يرى أن التحفظ يمكن أن يزيد من إدارة الأرباح (Levitt 1998; Penman and Zhang 2002)، والتي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم صراعات الوكالة. وطبقاً لهذا الرأي إذا كانت الضوابط الداخلية القوية باعتبارها آلية متابعة فعالة يمكن أن تخفف من مشاكل الوكالة (Jensen 1993)، فقد يكون من المتوقع أن توفر الضوابط الداخلية القوية دافعاً مثبطاً للشركات لإنتاج تقارير متحفظة. كما أن دراسة (Barth, 2008) تري أن التحفظ ليس خاصية نوعية تحت الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية، التي تنص على أنه ينبغي للمعلومات المحاسبية أن تكون غير منحازة. حيث أن التحفظ المحاسبي قد يؤدي إلى تخفيض متعمد للقيمة الدفترية و/ أو الأرباح، وهو ما من شأنه أن يجعل القوائم المالية غير محايدة، وبالتالي طبقاً لإطار القيمة الملائمة للمستثمر الذي يؤكد على أن الأرقام المحاسبية يجب أن تكون مدخلات محايدة لقرارات الاستثمار، فإن الرقابة الداخلية القوية من شأنها أن تعزز التحفظ المحاسبي.

في ضوء وجهات النظر السابقة المتعارضة تهتم الدراسة الحالية بدراسة العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي.

وعلى ذلك فإن المشكلة محل الدراسة تتبلور في الإجابة على السؤال العام التالي:

ما هي المحددات المؤثرة على ضعف الرقابة الداخلية في الشركات المصرية المسجلة؟ وما أثر ذلك على مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية؟

وفى إطار الإجابة عن هذا السؤال فهناك بعض الأسئلة المرتبطة بها قد تمت الإجابة عنها وهي:

- هل هناك علاقة بين خصائص الشركة ومستوي الرقابة الداخلية؟
- ما هو أثر آليات الحوكمة على مستوي الرقابة الداخلية؟
- هل هناك تأثير للرقابة الداخلية على مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية؟

١/٣- أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث المطروحة في الفقرة السابقة يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في استكشاف العوامل التي قد ترتبط بوجود نظام رقابة داخلية ضعيف داخل الشركة، ومدي انعكاس ذلك الضعف علي إتباع الشركة لسياسة التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية. ويتحقق هذا الهدف العام من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

١- تحليل طبيعة العلاقة بين خصائص الشركة ومستوي الرقابة الداخلية.

٢- التعرف علي آليات الحوكمة علي مستوي الرقابة الداخلية.

٣- التحقق من أثر الرقابة الداخلية علي مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

١/٤- أهمية البحث: تتضح أهمية البحث من خلال الآتي:

١/٤/١ الأهمية العلمية: يستمد البحث أهميته العلمية من خلال العناصر التالية:

١- يُعد البحث امتداداً لأدبيات الفكر المحاسبي التي اهتمت بالتحفظ المحاسبي في التقارير المالية وأوصت بإجراء المزيد من الدراسات حول أثر الرقابة الداخلية علي مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية بمنشآت الأعمال المصرية في ضوء نظرية الوكالة.

٢- يمثل هذا البحث محاولة لتقديم مدخلاً متكاملاً لتحليل المحددات المؤثرة علي ضعف الرقابة الداخلية من خلال التركيز علي خصائص الشركة وآليات الحوكمة، كما يتناول البحث تأثير ذلك علي مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

٣- يساهم البحث في بناء نموذجين، الأول لمحددات نظام الرقابة الداخلية، والثاني لأثر ضعف نظام الرقابة الداخلية علي مستوي التحفظ المحاسبي، مما يعكس مؤشرات جديدة ذات دلالة في تفسير علاقة الرقابة الداخلية بالتحفظ المحاسبي.

٢/٤/١ الأهمية العملية: يستمد البحث أهميته العملية من خلال العناصر التالية:

١- بالنسبة لاتجاهات الفكر المحاسبي المعاصر:

١- حاجة البيئة المصرية- والعربية- لمزيد من الدراسات بشأن التحفظ المحاسبي، لاسيما أنه لم يحظ بالاهتمام الكافي بالمقارنة بالدراسات الأجنبية التي ركزت على التحفظ خاصة في أعقاب انهيار عدد من الشركات العالمية نتيجة بعض الممارسات المتحررة التي تمثل خروجاً على متطلبات التحفظ المحاسبي.

٢- **بالنسبة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين:** نتائج الدراسة يمكن أن توفر معلومات هامة للمستثمرين حيث أن تحديد سمات الشركات التي من المحتمل أن تعاني من ضعف الرقابة الداخلية سوف يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر فعالية.

٣- **بالنسبة لشركات المساهمة:** يمكن أن تستفيد الشركات ذاتها من تحديد تلك العوامل من خلال توجيه مزيد من الانتباه لوضع نظام الرقابة الداخلية في حالة تواجد تلك العوامل. كما أنه سوف يساعد واضعي السياسات على التعامل مع ظروف تلك الشركات.

١/٥- حدود البحث: تتمثل حدود البحث فيما يلي:

١- يقتصر البحث علي تحليل العوامل المؤثرة في ضعف الرقابة الداخلية دون التطرق إلي الإطار الفكري للرقابة الداخلية إلا بالقدر الذي يحقق هدف البحث.

٢- يقتصر البحث علي تحليل العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية ومستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

٣- يقتصر البحث علي تحليل التقارير المالية للشركات المسجلة في البورصة المصرية خلال عام ٢٠١٥م.

١/٦- تنظيم (خطة) البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وأهميته، سوف يتم تنظيم ما تبقى من البحث على النحو التالي:

٢- المبحث الثاني: الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.

٣- المبحث الثالث: تطوير فروض الدراسة.

٤- المبحث الرابع: منهجية وتصميم الدراسة التطبيقية.

٥- المبحث الخامس: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض .

٦- النتائج والتوصيات .

٧- الدراسات المستقبلية المقترحة.

٨- مراجع البحث.

٩- ملحق البحث.

٢/ المبحث الثاني

الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث

يعرض الباحثون في هذا المبحث بعض الدراسات التي إطلعوا عليها، والمرتبطة بموضوع البحث، للوقوف على ما توصلت إليه من نتائج، والاستفادة منها في استكمال جوانب الدراسة في هذا الموضوع، بما يحقق التواصل والتكامل بين الدراسات البحثية في هذا المجال، وذلك كما يلي:

٢/١- الدراسات السابقة حول محددات الرقابة الداخلية:

هناك بعض الدراسات التي اهتمت **بتحليل أسباب ضعف الرقابة الداخلية وخصائص الشركات التي تتسم بهذا الضعف** قبل صدور قانون (SOX) في عام (٢٠٠٢) حيث حاولت دراسة (Kinney and McDaniel ,1989) اختبار خصائص الشركات التي تعاني من ضعف في الرقابة الداخلية من خلال دراسة تطبيقية على عينة من(٧٣) شركة. وقد وجدت الدراسة قيام هذه الشركات بتعديل الأرباح الفعلية السابق الإعلان عنها في فترة سابقة. كما اعتبرت الدراسة أن إعادة التقييم تمثل ضمنياً اختراق لنظام الرقابة الداخلية، كما أن كل من حجم وربحية الشركة يرتبط سلبياً مع إعادة التقييم.

وقد جاءت النتيجة السابقة متعارضة مع دراسة (DeFond and Jiambalvo, 1991) التي طبقت على (٤١) شركة قامت بإعادة التقدير مع التركيز على حجم الشركة كمؤشر لقوة الرقابة الداخلية، وقد عكست نتائج الدراسة عدم تأثير حجم الشركة في نظام الرقابة الداخلية. بينما قامت دراسة (Kinney and McDaniel, 1989; DeFond and Jiambalvo, 1991) باختبار محددات عملية إعادة التقرير لتخفيض الدخل حيث وجدت علاقة ارتباط بين كل من حجم وربحية الشركة وعملية إعادة التقرير. أما دراسة (McMullen et al., 1996) فقد اعتبرت قيام Securities and Exchange Commission(SEC) بإجبار الشركات على تصحيح أرباح سابق الإعلان عنها كمؤشر لضعف الرقابة الداخلية، وقامت الدراسة باستكشاف ما إذا كانت الشركات ذات الرقابة الداخلية الضعيفة تقوم بشكل اختياري بالإفصاح عن نظام الرقابة الداخلية بها. وقد أوضحت النتائج أن الشركات الصغيرة ذات نظام الرقابة الداخلية الضعيف أقل احتمالاً من الشركات الصغيرة الأخرى في أن توفر بشكل اختياري تقارير عن الرقابة الداخلية بها.

كما حاولت بعض الدراسات تقديم إطار أكثر شمولاً لدراسة محددات مشاكل الرقابة الداخلية حيث قامت دراسة(Doyle et al., 2007b) باستكشاف ما إذا كان ضعف الرقابة الداخلية يرتبط بمتغيرات حجم الشركة، وعمر الشركة، والموقف المالي، وتعقد التقرير المالي، ونمو الشركة، وإعادة الهيكلة، وجودة الحوكمة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تعاني ضعف الرقابة الداخلية تكون صغيرة الحجم، وأقل عمراً، وأكثر تعقيداً، وأسرع نمواً، وتخضع لعملية إعادة الهيكلة. كما توصلت دراسة(Ashbaugh-Skaif, et al.2006) إلى أن المنشآت التي تقرر عن

قصور الرقابة الداخلية يكون لديها عمليات أكثر تعقيداً وأكثر تكلفة أيضاً في الاندماج والاستحواذ وإعادة الهيكلة ولديها مخزون كبير وتنمو بمعدل أسرع من المنشآت التي لا تفصح عن ضعف الرقابة الداخلية، كما توصلت إلى أن المنشآت ذات الموارد الأقل استثماراً في الرقابة الداخلية لديها خسائر وضغوط مالية كبيرة وفي معظم الأحيان تفصح بشكل أكثر عن مشاكل مع رقابتها الداخلية.

وبالنسبة للعوامل المؤثرة في نظام الرقابة الداخلية فقد استهدفت دراسة (Krishnan, 2005) اختبار العلاقة ما بين جودة لجان المراجعة وجودة الرقابة الداخلية وتوصلت إلى وجود ارتباط معنوي إيجابي بينهما. في حين حاولت دراسة (Ashbaugh-Skaife et al., 2007) اختبار العوامل التي تؤثر في عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية والعوامل التي تحفز الإدارة على الإفصاح عن ذلك الضعف في نظام الرقابة الداخلية، وذلك في الفترة قبل إصدار قانون (SOX) وتتمثل عوامل خطر ضعف الرقابة الداخلية في تعقد عمليات الشركة، وإعادة الهيكلة، وأخطاء القياس المحاسبي، ونقص الموارد المخصصة لنظام الرقابة الداخلية. إذ إن الشركات التي أفصحت عن وجود خلل في الرقابة الداخلية لديها عمليات أكثر تعقيداً، وخضعت حديثاً لإعادة هيكلة، وتعرضت لمخاطر محاسبية أكبر، ولديها موارد أقل مخصصة للرقابة الداخلية، وهناك استقالات للمراجعين.

كما اهتمت العديد من الدراسات المحاسبية بتحليل أثر حوكمة الشركات على نظام الرقابة الداخلية في إطار تطبيق قانون (SOX) فقد حاولت دراسة(Zhang,2007) تحليل العلاقة بين جودة لجنة المراجعة وضعف نظام الرقابة الداخلية واستقلالية المراجع بعد صدور قانون(SOX) من خلال دراسة على عينة من (٢٠٨) شركة أمريكية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين جودة لجنة المراجعة وضعف نظام الرقابة الداخلية واستقلالية المراجع إذ أن الشركة التي تعاني من ضعف الرقابة الداخلية تتسم بعدم وجود خبرة مالية ومحاسبية لدي أعضائها أو أنها متدنية جداً، كما أن المراجعين لا يتمتعون باستقلالية كبيرة وهناك دائماً تغير في المراجعين. كما أكدت على ذلك **دراسة** (Stephens,2009)التي اهتمت بفحص أثر جودة حوكمة الشركة على تقريرها عن أوجه قصور الرقابة الداخلية حيث توصلت إلى أن الشركات التي لديها لجان مراجعة ذات جودة عالية وتتوافر فيها الخبرة المالية والمحاسبية هي الأكثر قدرة على اكتشاف أوجه قصور الرقابة الداخلية.

وفي إطار الاهتمام بتحسين نظام الرقابة الداخلية في البيئة العربية حاولت دراسة (صهود،٢٠١٠) فحص مدي إمكانية تطبيق قانون (SOX) لتقويم الرقابة الداخلية في بيئة الأعمال العربية، وما إذا كانت هذه المتطلبات أكثر قبولاً وقابلية للتطبيق من معايير التدقيق الدولية في وضع بيئة فعالة للرقابة الداخلية فيها. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أن البيئة العربية غير مهيأة في الوقت الراهن لإقامة أنظمة رقابة داخلية فعالة وفقاً لتوجيه قانون

(SOX) ومعايير المراجعة الدولية لتقويم الرقابة الداخلية، وذلك لعدة أسباب أهمها:(المتغيرات الاجتماعية، والسياسية، والتنظيمية)، كما أن أنظمة الرقابة الداخلية بالشركات في البيئة العربية تتسم بالضعف ولا تستطيع الحد من التلاعب والتواطؤ والفساد. كما أن تطبيق متطلبات قانون (SOX) لتقويم الرقابة الداخلية سيساعد على تحسين جودة عملية إعداد التقرير المالي في الشركات المساهمة.

بينما في البيئة المصرية حاولت دراسة (قمر،٢٠١٥) استكشاف ودراسة مدي موافقة وتقبل كل من معدي التقارير المالية ومستخدميها ومراقبي الحسابات لتقرير مراقب الحسابات بشأن تقرير الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية وأثر ذلك علي تنشيط سوق الأوراق المالية. وذلك من خلال تناول ماهية الرقابة الداخلية وأهميتها، ماهية تقرير الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية، والصعوبات التي تواجه الإدارة عند التقرير عن فعالية الرقابة الداخلية، وأثر التقرير عن فعالية الرقابة الداخلية علي دور مراقب الحسابات وسوق الأوراق المالية. وذلك من خلال دراسة استكشافية مستخدمة قائمة استقصاء، حيث تم توزيع(١٥١) قائمة موزعة علي (٤) فئات تتمثل في أعضاء هيئة التدريس، مكاتب المراجعة، شركات المساهمة والبنوك، والمستثمرين. وقد خلصت الدراسة إلي أن هناك معرفة مسبقة بقانون (SOX) وخاصة الجزء الخاص بالتقرير عن فعالية الرقابة الداخلية مما يسهل من تطبيقه في البيئة المصرية، كما أنه لا يوجد حتى الآن قانون أو تشريع يلزم كل من إدارة الشركة ومراقب الحسابات بإعداد التقارير عن فعالية الرقابة الداخلية رغم أهميتها. كما قامت دراسة (سعد الدين، ٢٠٠٨) بتوضيح وتحليل المضامين الرئيسية التي استمدتها من القسم (٤٠٤) من قانون (SOX) لتفعيل الرقابة الداخلية علي التقرير المالي، وأهم التأثيرات الإستراتيجية التي نتجت عن تطبيق هذا القانون ودراسة مدي تأييد معدي التقارير المالية والمستخدمين والمراجعين الداخليين داخل البيئة المصرية لتقرير كل من الإدارة والمراجع الداخلي عن فعالية الرقابة الداخلية. ولقد خلصت الدراسة إلي أن التقرير عن فعالية الرقابة الداخلية يحقق العديد من المنافع التي يمكن أن تؤدي إلي تحسين جودة التقارير المالية، وأن أكثر المنافع هي خفض المخاطر المالية، مما يزيد من مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية، وأقل المنافع هي توضيح مدي التزام الإدارة بقواعد الحوكمة، وتمثلت أهم المعوقات والتي تحد من التقرير عن فعالية الرقابة الداخلية هي ارتفاع تكاليف تكوين فريق عمل مؤهل لإجراء اختبارات تقييم الرقابة الداخلية، وارتفاع تكلفة نظم المعلومات الكفء اللازم للتوافق مع متطلبات التقرير.هذا وتتفق نتائج دراسة (أرسانيوس،٢٠٠٨) ودراسة (متولي،٢٠١٠) مع ما توصلت إليه دراستي(قمر و سعد الدين) السابق ذكرهما.

ونظراً لأن نظام الرقابة الداخلية قد يتأثر بتكنولوجيا المعلومات (IT) المستخدمة فقد استهدفت دراسة (الربيدي ،٢٠١٢) تقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشآت المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات، واعتمدت في ذلك على دراسة ميدانية لعينة من (٣٥) مكتباً من مكاتب المراجعة اليمنية

الكبيرة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود مشاكل عند تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات من أهمها: عدم توفير الرقابة المادية لأجهزة الحاسب وعدم وجود سجلات للمراقبة وعدم وجود موظفين مؤهلين، كما أن مقومات نظام الرقابة الداخلية في المنشآت التي تقوم مكاتب المراجعة بمراجعتها منخفضة، وأن المتطلبات التي تحتاجها مكاتب المراجعة لتقييم الرقابة الداخلية غير متوفرة.

كما يتأثر مستوي الرقابة الداخلية بالبيئة الثقافية المحيطة بالشركة فقد حاولت دراسة (Reggy et al.,2015) استكشاف العلاقة بين الثقافة القومية ومستوي الإفصاح عن معلومات الرقابة الداخلية في التقارير المالية من خلال تحليل التقارير المالية لعينة من (١٥٥٩) شركة في (٢٩) دولة خلال الفترة من عام (٢٠٠٥حتى عام ٢٠٠٧). وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوي الرقابة الداخلية يتأثر بالبيئة الثقافية المحيطة بالشركة حيث تؤثر بشكل مباشر على تصورات المديرين بشأن تكاليف ومنافع الإفصاح عن المعلومات، كما تؤثر بشكل غير مباشر على إجراءات حماية المستثمرين كمحدد لاتخاذ القرارات.

٢/٢ – الدراسات السابقة حول التحفظ المحاسبي:

تشير بعض الدراسات السابقة إلى أن التحفظ المحاسبي، والذي يعتبر جزءاً من إستراتيجية إعداد التقارير الفعالة، يفيد مستخدمي القوائم المالية والأطراف في مختلف حالات التعاقد، ويقيد المدفوعات الانتهازية للمديرين والأطراف المتعاقدة الأُخرى (Watts, 2003a). وعلاوة على ذلك يعتبر التحفظ المحاسبي أحد وسائل معالجة الخطر الأخلاقي في الشركات التي لديها عدم تماثل معلومات، ورشاوى، وآفاق محدودة (LaFond&Roychowdhury, 2008; Watts, 2003a). كما أنه يقيد السلوك الإداري الانتهازي في إعداد التقارير المالية ويقلل من التحيزات الإدارية بشأن متطلباتها لعمليات التحقق غير المتماثلة (Watts, 2003a)، ممَّا يقلل من عدم اليقين ويعزز موثوقية المعلومات المفصح عنها.

ولقد زاد الطلب على التحفظ المحاسبي من جانب بعض الأطراف التي تهتم بالمعلومات المحاسبية لما له من منافع عديدة مثل: زيادة كفاءة عقود الحوافز الإدارية، حيث يحد التحفظ من الفرص الانتهازية للمكافآت الإدارية الناتجة عن تضخيم الربح (Lin,2016,Caskey and, Volker,2015راشد، ٢٠١٠)، وكذلك زيادة كفاءة عقود المديونية حيث أن للتحفظ منافع لكل من المقرضين والمقترضين: بالنسبة للمقرضين يساعد التحفظ على تخفيض مخاطر انخفاض قيم الأصول وذلك من خلال تقييم الأصول بأقل من قيمتها، وفيما يتعلق بالمقترضين يساعد التحفظ على تخفيض معدل الفائدة على القروض (Cheng and Fan ,2016, Lin, 2016, Zhang, 2008)، وإلى جانب زيادة كفاءة الاستثمار في الشركات، حيث أن الشركة عندما تتبنى السياسات

المحاسبية المتحفظة يكون لديها الدافع حول تبني المشروعات الاستثمارية ذات القيمة الحالية الموجبة (Lara et al,2007, ,Caskey and Volker,2015،عبد الحليم،٢٠١٥).

وبالإضافة إلى ذلك، يساعد التحفظ على تخفيض التكاليف السياسية Political Cost حيث يؤدي إلى تخفيض الربح المحاسبي لأنه يأخذ نظرة تشاؤمية عند تحديد صافي أصول الشركة، كما يساعد التحفظ على تخفيض تكاليف التعرض للمسئولية القانونية سواء من جانب الشركة أو المراجع لأن تكاليف التقاضي تكون أكبر في حالة المبالغة عن الأرباح، ويعمل أيضاً التحفظ على تخفيض التكاليف الضريبية التي تتحملها الشركة (Yunos et al ,2012, Sulieman,2014)، ويؤدي أيضاً إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry حيث يساعد التحفظ على تدفق المعلومات من داخل الشركة إلى الأطراف خارج الشركة (Qiang,2007,Cheng and Fan,2016). وإلى جانب أن التحفظ يعمل على الحد من مشاكل الوكالة بين المديرين والمساهمين حيث أن التحفظ المحاسبي يساعد على تسهيل التعاقد الفعال بين المديرين والمساهمين في ظل وجود مشاكل الوكالة – أي تحقيق الاتساق بين مصالح المدير(الوكيل) والأصيل(المساهمين) (Lin,2016,Cheng and Fan,2016)، وأخيراً يعمل التحفظ على الحد من ممارسات إدارة الأرباح Earnings Management (lara et al, 2012).

أما دراسة (Ball and Shivakumar, 2005) فقد أشارت إلى أن التحفظ غير المشروط قد يكون غير فعال وفي أفضل الحالات محايد في التعاقدات، أما التحفظ المشروط (الاعتراف بالخسارة في الوقت المناسب) يمكن أن يعزز من كفاءة التعاقد. وعلى النقيض من ذلك تعتقد بعض الدراسات السابقة بأن التحفظ قد يزيد من ممارسات إدارة الأرباح (Levitt, 1998; Penman & Zhang, 2002) ويفاقم صراعات الوكالة.

ينطوي التحفظ المحاسبي على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة أكثر من الأخبار السيئة في القوائم المالية، حيث تري دراسة(Basu,1997) أن المحاسبة تكون أكثر تحفظاً عندما تعكس الأرباح الأخبار السيئة بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، ممَّا يعني التوقيت المناسب للاعتراف بالخسارة يكون غير متماثل. وتعتبر الأرباح المتحفظة أكثر موثوقية وأقل خطورة من وجهة نظر الأطراف التعاقدية، ويُدعم تلك الموثوقية العالية بشكل خاص حقيقة أن هناك حاجة لمعايير أعلى للاعتراف بتحقق المكاسب، ممَّا يقلل من خطر عدوانية التقارير المالية عندما يكون هناك نزاع وكالة.

تستخدم الشركات تقارير أكثر تحفظاً للحد من الممارسات الانتهازية للإدارة (سعد الدين،٢٠١٤)، وعلاوة على ذلك فإن التحفظ المحاسبي يقلل من قدرة المديرين في تخفيف أو تجنب القيود المفروضة على توزيع الأرباح ويخفف من الصراع بين حامل السند وحامل السهم على سياسة توزيع الأرباح. وتؤكد دراسة (Ahmed et al., 2002 and Watts ,2003a) على

أن التحفظ يقلل من تكاليف التقاضي للشركة، في حين تقترح دراسة (LaFond and Roychowdhury, 2008) أن التحفظ ينظر إليه على أنه أسلوب لتقييم التقارير المالية التي تقلل من تكاليف الوكالة. وقد توصلوا إلى أن الطلب على التحفظ المحاسبي يزداد مع الانخفاض في ملكية الإدارة في الأسهم، ممّا يعني أن ارتفاع مشكلة الوكالة الناشئة عن الفصل بين الملكية والسيطرة يؤدي إلى زيادة الطلب على التقرير المتحفظ.

كما اهتم فرع آخر من الدراسات بالعلاقة بين مشكلة الوكالة وإستراتيجية الإفصاح على أساس التحفظ المحاسبي، وجودة التقارير الناتجة. وتشير نتائج هذه الدراسات بشكل عام إلى أن هناك علاقة إيجابية بين مشكلة الوكالة والتحفظ المحاسبي. فدراسة (Ahmed et al., 2002) قد وجدت أن الشركات التي لديها صراع أشد بين حامل السند وحامل السهم على سياسة توزيع الأرباح (أي مؤشر على مشاكل وكالة أكبر) في المتوسط وتكون أكثر تحفظاً. أما دراسة (LaFond and Roychowdhury ,2008) فقد تناولت موضوع التحفظ المشروط من وجهة نظر إطار الوكالة، وأوضحت أن التحفظ يلعب دوراً هاماً في معالجة مشكلة الوكالة بين المديرين والمساهمين. كما أشارت دراسة (Watts ,2003a) إلى أن مشكلة الوكالة تنشأ عندما تكون مصالح المديرين والمساهمين متعارضة.

كما وجدت دراسة (LaFond and Roychowdhury ,2008) أنَّه كلما انخفضت ملكية الإدارة، أصبحت الأرباح أقل في الاعتراف بالأخبار الجيدة وأكثر في الاعتراف بالأخبار السيئة في الوقت المناسب. وتشير تلك الأدلة إلى أن انخفاض الملكية الإدارية في الشركات (مع زيادة الفصل بين الملكية والسيطرة)، كما أن هناك قدر أكبر من التباين في معايير التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة كمكاسب أكثر من الأخبار السيئة كخسائر. وأن الزيادة في ملكية الإدارة تقلل من مشكلة الوكالة، وانخفاض الطلب على التحفظ المحاسبي، وبالتالي تظهر هذه النتائج أن التحفظ المحاسبي ينظر اليه باعتباره إليه تعويض ضد صراعات الوكالة والحوكمة الضعيفة.

كما حاولت دراسة (شتيوي،٢٠١٠) قياس الفروق في حجم ممارسات التحفظ المحاسبي المرتبطة بمخاطر الدعاوي القضائية بين الشركات المتهمة ظاهرياً بالتلاعب والشركات غير المتهمة بالتلاعب، وذلك من خلال دراسة على عينة من (٣٧٣) شركة مسجلة في البورصة المصرية في عام ٢٠٠٨. وقد توصلت الدراسة إلى ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في الشركات المتهمة ظاهريا بالتلاعب بالمقارنة بالشركات غير المتهمة بالتلاعب، كما توصلت إلى عدم زيادة مستويات التحفظ المحاسبي في الفترة اللاحقة لتطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال.

وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي حاولت دراسة (حمدان،٢٠١٢) تقييم مستوي التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية في الشركات الأردنية، وكذلك تحديد العوامل المؤثرة في مستوي التحفظ المحاسبي في تلك الشركات وهي نشاط الشركة، والمديونية من خلال دراسة علي عينة من (١١٤) شركة أردنية مسجلة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢حتى عام ٢٠٠٦. وقد توصلت الدراسة إلي أن البنوك هي الأكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية، كما أن الشركات

صغيرة الحجم هي أكثر تحفظاً من الشركات كبيرة الحجم، كما أن عامل المديونية ليس له أثر في مستوي التحفظ المحاسبي. كما هدفت دراسة (عبد المجيد، ٢٠١٣) إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية السنوية لشركات التأمين المسجلة في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢. وتمثلت هذه العوامل في حجم الشركة ومديونية الشركة وملكية الشركة وعمر الشركة. وتم استخدام نموذج الاستجابة غير المتماثلة للأرباح تجاه الأخبار الجيدة والأخبار السيئة المقترح من جانب (Basu, 1997) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه. وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى منخفض من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية. كما أن هذا المستوى من التحفظ المحاسبي في هذه الشركات ذو علاقة موجبة مع حجم وملكية الشركة، وذو علاقة سالبة مع مديونية وعمر الشركة.

وبالنسبة لما قد يحققه التحفظ المحاسبي من منافع حاولت دراسة (سعد الدين،٢٠١٤) تحليل الاتجاهات المعاصرة بشأن التحفظ المحاسبي بالتقرير المالي، واستكشاف ما يقدمه من منافع اقتصادية مرتبطة بتكلفة رأس المال وتعزيز قيمة الشركة في أسواق المال وذلك من خلال دراسة على عينة من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٢. وقد توصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يساهم في الحد من الممارسات الانتهازية للإدارة وتحسين مستوي الإفصاح والشفافية في التقرير المالي، كما أنه يساهم في تحسين كفاءة عقود المديونية وخفض تكلفة رأس المال.

كما حاولت دراسة (عبد الحليم، ٢٠١٥) تحديد أهم العوامل والمحددات المؤثرة علي ممارسة التحفظ في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية من ناحية، واختبار أثر التحفظ المحاسبي علي جودة التقارير وقرارات المستثمرين من ناحية أخري، وذلك من خلال استطلاع رأي عينة من سماسرة الأوراق المالية، مراقبي الحسابات، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات. وقد توصلت الدراسة إلي أن هناك عدة محددات وعوامل ساهمت في ظهور التحفظ المحاسبي في الآونة الأخيرة من أهمها: الحاجة إلي الحد من ممارسات إدارة الأرباح، الحاجة إلي تحقيق نظام حوكمة فعال بحيث يضمن ممارسات محاسبية متحفظة تمكن من حماية حقوق المساهمين، كما أن التحفظ يسهم في زيادة حركة تداول الأوراق المالية للشركات المطبقة له، بالإضافة إلي أنه يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الأكثر كفاءة.

بينما هدفت دراسة (سلامة، ٢٠١٢) إلى قياس وتقييم مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية في الشركات المساهمة المصرية، بالإضافة إلى قياس درجة تأثير مستوى التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال وقيمة المنشأة. وذلك من خلال عينة مكونة من ٤٩ شركة موزعة على تسعة قطاعات، وشملت فترة الدراسة الفترة من عام ٢٠٠٥م وحتى عام ٢٠١٠م. وقد اعتمدت الدراسة على نموذج Basu. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه توجد مستويات متباينة للتحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على مستوى القطاعات المصرية الممثلة في

عينة البحث، كما يوجد تأثير معنوي لمستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على تخفيض تكلفة رأس المال.

كما اهتمت بعض الدراسات المحاسبية بتحليل علاقة التحفظ المحاسبي بآليات حوكمة الشركات حيث حاولت دراسة(حسن،٢٠١٥) استكشاف طبيعة العلاقة ما بين آليات الحوكمة والتحفظ المحاسبي من ناحية واختبار تأثير سياسة التحفظ على القرارات المالية المرتبطة بالمرونة المالية للشركة وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من (١١٨) شركة مسجلة في البورصة السعودية خلال عام ٢٠١٤م. وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة المديرين المستقلين وجودة لجان المراجعة تؤثر على مقدار التحفظ المحاسبي في التقارير المالية كما يؤثر التحفظ المحاسبي على قرارات الإدارة في تحديد حجم السيولة واختيار مصدر التمويل. كما حاولت دراسة (Nigar andJ.L.W.Mitchell,2015) تحليل العلاقة بين تحفظ الأرباح والخبرات المالية لأعضاء لجنة المراجعة من خلال دراسة على عينة من (٤٩٤) شركة أسترالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الخبرات المالية لأعضاء لجنة المراجعة واستقلال أعضائها لها تأثير إيجابي على ممارسات التحفظ المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية. كما استهدفت دراسة (الإبياري، ٢٠١٢) تقييم مدى فعالية لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية، ودراسة العلاقة بين درجة فعالية لجان المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، لعينة مكونة من ٦٠ شركة مساهمة مصرية موزعة على قطاعات النشاط المختلفة خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١١. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين فعالية أداء لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

وقد أشارت دراسة (Krishnan and Visvanathan, 2008) إلى أن إلزام قانون (SOX) الشركات بأن تفصح عما إذا كان أحد أعضاء لجنة المراجعة على الأقل لديه خبرة في النواحي المالية والمحاسبية، حيث تُعد لجنة المراجعة أحد أهم محددات بيئة الرقابة، والتي تُعد بدورها أهم عنصر من عناصر هيكل الرقابة الداخلية، وقد أوضحت (SEC) ذلك بأن تتكون لجان المراجعة من أعضاء لديهم خبرة محاسبية، وأعضاء ليس لديهم خبرة محاسبية، ولذلك تختبر هذه الدراسة مدى تشابه تأثير هذين النوعين من الأعضاء على جودة عملية إعداد القوائم المالية. وقد وجدت الدراسة أن زيادة ممارسات التحفظ في القوائم المالية إنما يرتبط بوجود أعضاء من ذوي الخبرة المحاسبية، ولا يرتبط بالأعضاء الذين ليس لديهم خبرة محاسبية وتتحقق تلك العلاقة بشرط وجود مجلس إدارة قوى.

وقد ركزت العديد من الدراسات الأخرى على دور التحفظ المحاسبي في تعزيز كفاءة التعاقد (أي عن طريق الحد من المخاطر المتوقعة وعدم التأكد المرتبط بالتقارير المالية المندفعة) داخل إطار الوكالة. وتشير نتائج تلك الدراسات إلى أن مخاطر الشركة وآليات الحوكمة الداخلية

والخارجية يحتمل أن تؤثر على القرارات الإدارية لتقديم أرباح متحفظة لتحقيق كفاءة التعاقد. كما تشير دراسة (Dhaliwal et al., 2008)إلي أن تدفق أكبر لمعلومات الشركة إلى الخارج يحد من قدرة المديرين لإخفاء الأخبار السيئة ويزيد من مستوى التحفظ المحاسبي.

٣/٢- الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي:

توصلت دراسة (Brown et al, 2008) لوجود تأثير إيجابي لفعالية هيكل الرقابة الداخلية على اختيار الممارسات المحاسبية المتحفظة تحفظاً مشروطاً، حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن التزام الشركات الألمانية بتطبيق بنود قانون الشفافية والرقابة الألماني لعام ١٩٩٨م قد أدى لزيادة جودة أرباح هذه الشركات، وذلك من خلال انخفاض ممارسات إدارة الأرباح، و زيادة الاعتراف الفوري بالخسائر (التحفظ المحاسبي المشروط)، فكانت الممارسات المحاسبية في ألمانيا تتيح الفرص للإدارة لتأجيل الاعتراف بالخسائر وتمهيدها على مدار فترات محاسبية طويلة بدلاً من الاعتراف بها عند حدوثها، إلا أن وجود هيكل رقابة داخلية قوي لدى الشركات عند التزامها بهذا القانون سيمنع ذلك، وسيؤدى إلى زيادة الشفافية داخل الشركة، وبالتالي القدرة على تحديد المشروعات التي تحقق خسائر في الفترات الحالية بدلاً من تأجيلها للمستقبل.

كما أوضحت دراسة (Chen et al, 2009) أن الشركات التي تقوم بإعادة إعداد وإصدار قوائمها المالية (يمثل ذلك مؤشراً قوياً على وجود جوانب ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية) وتواجه رد فعل سلبي من جانب المتعاملين في سوق الأوراق المالية أي أنها تواجه أزمة ثقة في قوائمها المالية تُعد قوائم مالية أكثر تحفظاً لمواجهة هذه الأزمة، مما يشير إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في هذه الشركات في الفترة التي أعادت فيها إعداد قوائمها المالية وهو ما يشير للعلاقة الطردية بين ضعف هيكل الرقابة الداخلية وانخفاض مستوى التحفظ المحاسبي.

وتوصلت دراسة (Goh and Li, 2011) لوجود علاقة طردية بين مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية في الشركات ومدى استخدامها للتحفظ المحاسبي ، فالشركات التي لديها جوانب ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية تكون أقل ممارسةً للتحفظ المحاسبي مقارنة بالشركات التي لديها هيكل رقابة داخلية ذو فعالية، وكذلك الشركات التي قامت بمعالجة هذه الجوانب تكون أكثر استخداماً للتحفظ المحاسبي مقارنة بالشركات التي لازال لديها جوانب ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية دون معالجة، وأن الشركات التي أفصحت عن جوانب الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية قد مارست تحفظاً محاسبياً أعلى بعد الإفصاح عن هذه الجوانب بغض النظر عن ما إذا تم معالجة هذه الجوانب أم لا، وتتسق هذه النتائج مع التوجه نحو استخدام فعالية هيكل الرقابة الداخلية كآلية تسهل من تطبيق التحفظ المحاسبي مما يؤدى لتحسين جودة عملية إعداد القوائم المالية.

وقامت دراسة (Mitra et al, 2013) باختبار العلاقة بين مواطن الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية وممارسات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وذلك في الفترة بعد إصدار قانون (SOX) للشركات الأمريكية وذلك من خلال اختبار الفرق بين ممارسات التحفظ المحاسبي للشركات التي لديها جوانب ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية والشركات التي لديها رقابة داخلية فعالة خلال الفترتين قبل وبعد قانون SOX، الفرق بين مستوى التحفظ المحاسبي بالنسبة للشركات التي لديها جوانب الضعف الجوهرية على مستوى الشركة والشركات التي لديها جوانب الضعف الجوهرية على مستوى الحساب من ناحية والشركات التي لديها رقابة داخلية فعالة من ناحية أخرى وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٩، بالإضافة لذلك تختبر الدراسة الفرق بين التحفظ المحاسبي للشركات ذات رقابة داخلية قوية والشركات ذات رقابة داخلية ضعيفة خلال الثلاث سنوات التي تلت القانون (٢٠٠٤-٢٠٠٦) والثلاث سنوات الأخيرة (٢٠٠٧-٢٠٠٩).

وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلاف جوهري خلال الفترة التي سبقت قانون (SOX) بين ممارسات التحفظ المحاسبي المشروط للشركات التي لديها رقابة داخلية قوية والشركات التي لديها ضعف جوهري في هيكل الرقابة الداخلية حيث يرتفع مستوى التحفظ المحاسبي المشروط بشكل جوهري في القوائم المالية للشركات ذات الرقابة الداخلية القوية، أما الفترة التي تلت هذا القانون فلا يوجد اختلاف جوهري بين مستوى التحفظ المحاسبي المشروط في القوائم المالية للشركات التي لديها رقابة داخلية قوية والشركات التي لديها ضعف جوهري في الرقابة الداخلية مما يتضمن عدم تغير مستوى التحفظ المحاسبي المشروط للشركات التي لديها رقابة داخلية قوية (يرجع عدم تغير مستوى التحفظ المحاسبي المشروط إلى عدم تغير مستوى فعالية الرقابة الداخلية نسبياً). كما أضافت الدراسة أن إجراءات الرقابة الداخلية القوية تسهل من استخدام التحفظ المحاسبي في عملية إعداد القوائم المالية، فالشركات التي لديها بيئة رقابية قوية مثل أن يكون لديها مجلس إدارة كفء وفاعل يحمي مصالح أصحاب المصلحة في المشروع، وكذلك وجود ثقافة رقابية قوية لديها، تصبح هذه الشركات أكثر احتمالاً لفهم الدور الرقابي للتحفظ المحاسبي المشروط في تخفيض مشاكل الوكالة في التعاقدات مع المساهمين والدائنين وبالتالي تكون تلك الشركات أكثر احتمالاً لتفضيل تطبيقه، وتشجع على الالتزام بإعداد قوائم مالية متحفظة.

٤/٢ - مناقشة وتحليل الدراسات السابقة:

في ضوء دراسة وتحليل الباحثين للدراسات السابقة يتضح ما يلي :

١- محدودية الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين ضعف نظام الرقابة الداخلية ودرجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة حيث اقتصرت بعض هذه الدراسات على تناول محددات ضعف الرقابة الداخلية (صهود، ٢٠١٠؛ Stephens,2009;Ashbaugh-Skaife et al., 2007;) بينما اقتصر البعض الأخر على تناول التحفظ المحاسبي (LaFond and Roychowdhury, 2008) ولعل ذلك ما يميز الدراسة الحالية.

٢- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من ناحية أداة القياس حيث اعتمدت دراسة (صهود، ٢٠١٠)؛ ودراسة (الربيدي،٢٠١٢) على أسلوب الدراسة الميدانية أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت في قياس المتغيرات على تحليل التقارير المالية لمجموعة من الشركات المصرية المسجلة، وتصميم نموذجين أحداهما لقياس المحددات المؤثرة على ضعف الرقابة الداخلية والأخر لقياس أثر ضعف الرقابة الداخلية على درجة التحفظ المحاسبي .

٣- تقدم الدراسة الحالية تحليلاً متكاملاً لأهم المحددات المؤثرة على ضعف الرقابة الداخلية في البيئة المصرية مثل: نطاق ودرجة تعقد عمليات الشركة، والموارد المخصصة لنظام الرقابة الداخلية ،والتغيرات في الهيكل التنظيمي ومدي دخول الشركة في عمليات اندماج، وجودة لجان المراجعة، وعمر الشركة وسرعة نموها .

٤- طبقت الدراسة الحالية على (١١٨) شركة من الشركات المصرية المسجلة حيث توجد فروق في (البيئة القانونية، والثقافية، والاقتصادية) التي تمت فيها الدراسات السابقة مقارنة بالبيئة المصرية، وذلك عن طريق اختبارات إحصائية متعددة لاختبار صحة البيانات المالية للدراسة محل البحث وليس عن طريق قائمة الاستقصاء كما في بعض الدراسات السابقة.

٣/ المبحث الثالث

تطوير فروض الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على إطار نظرية الوكالة فمن ناحية قد يؤدي ضعف نظام الرقابة الداخلية إلى مشاكل وكالة كبيرة، ومن ناحية أخرى الرقابة الداخلية القوية تسهل إعداد تقارير مالية متحفظة وتحد من صراعات الوكالة، حيث أن هناك فوائد تعاقدية للتحفظ. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير الفروض كما يلي:

٣-١ المحددات المؤثرة في ضعف الرقابة الداخلية:

إن الحاجة للرقابة الداخلية سوف تختلف من شركة لأخرى، وستتأثر بالبيئة التشغيلية لكل شركة، وقد حددت دراسة(Glass and Lewis ,2004) أن حجم الشركة ،وكفاءة العاملين،وعمليات إدارة الخطر،ونوع نظم تكنولوجيا المعلومات ،وتعقد خطوط الإنتاج بما فيها قنوات التسويق، والاتساع الجغرافي ،وطبيعة العمليات (صناعية ،أم خدمات) بجانب عوامل أُخري عديدة يمكن أن تؤثر في نوع الرقابة الداخلية المطلوبة. وعلى مستوي وحدات الأعمال الصغيرة فغالباً لن تكون هناك حاجة إلى نموذج معقد من نظم الرقابة الداخلية كالذي يكون مطلوباً في الشركات الضخمة التي تتعامل مع أساليب إدارة مخاطر متسقة وأدوات مالية مختلفة، ومن ثم فهناك عدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على خطر وجود نظام رقابة داخلية غير كفء داخل الشركة، وتتضمن تلك العوامل نطاق وتعقد عمليات الشركة، والتغيرات في الهيكل التنظيمي للشركة ،وسرعة نمو الشركة، والموارد المخصصة لنظام الرقابة الداخلية وكفاءة آليات الحوكمة.

فيما يتعلق بنطاق وتعقد العمليات يمكن القول أن الشركة ذات الدرجة الكبيرة من تعقد وتنوع العمليات تكون أكثر احتمالاً لتواجه مشاكل في الرقابة الداخلية، وتعقد عمليات الشركة وما يترتب عليه من تعقيد صفقاتها وعملياتها المالية سيزداد مع ممارسة الشركة لأنشطة مختلفة وعملها في الأسواق العالمية. وكلما ازداد تعقد عمليات الشركة المالية وصفقاتها كلما ازدادت صعوبة وضع هيكل نظام رقابة داخلية كفء.

بالإضافة إلى ذلك فالشركات ذات الأقسام المتعددة يكون من المحتمل أن تواجه مشاكل أكبر في نظام الرقابة الداخلية تتعلق بإعداد التقارير الموحدة مثل: (التعامل مع الصفقات التي تتم عبر الشركة) علاوة على ذلك فإن تعدد وتنوع أوجه عمليات الشركة سيزيد من فرصة وجود انتهاكات في إجراءات الإقفال في نهاية العام. فكلما يزداد تعقد وتنوع عمليات الشركة تكون الحاجة إلى الرقابة الداخلية أكبر؛ وبالتالي يمكن توقع أن تعقد الشركة قد يكون أحد مصادر ضعف الرقابة الداخلية بها. ولأن التعقيد يمكن التعبير عنه من خلال الاتساع الجغرافي وتنوع أقسام الأعمال فإن تلك الشركات ستواجه تحدي في تنفيذ رقابة داخلية تكون متسقة عبر مختلف الأقسام، وعند تجميع المعلومات لإعداد القوائم المالية الموحدة. حيث يمكن أن تكون هناك عوامل مختلفة في كل قسم قد

تؤثر على تنفيذ رقابة داخلية كافية .فعلي سبيل المثال اختلاف البيئة القانونية والمؤسسية في الشركات متعددة الجنسيات من مكان لأخر قد يؤثر على كفاءة الرقابة الداخلية، وبالنسبة لتلك الشركات لا يمكن من وجهة نظر فعالية التكلفة تبرير الاحتفاظ برقابة عالية المستوي في كل الأماكن أو كل الأقسام. ومن ثَّم يمكن صياغة الفرض الأول كما يلي:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين زيادة نطاق وتعقد عمليات الشركة وضعف نظام الرقابة الداخلية.

وبخصوص الهيكل التنظيمي يمكن القول أن الشركة تكون أكثر احتمالاً لوجود نظام رقابة داخلية غير كفء إذا كانت هناك تغييرات حديثة في الهيكل التنظيمي سواء عن طريق الدمج أو الاستحواذ أو إعادة الهيكلة، فالشركات التي تقوم بالاستحواذ تواجه تحديات كبيرة لنظام الرقابة الداخلية عندما تقوم بدمج عملياتها ونظمها وهيكلها مع الشركات التي يتم الاستحواذ عليها؛ علاوة على ذلك فإن الفشل في وجود رقابة كافية على المحاسبة عن الأصول المستحوذ عليها يمكن أن يزيد من خطر الرقابة الداخلية للشركات التي تقوم بالاستحواذ. والشركات التي تشارك في عمليات إعادة هيكلة تكون أكثر احتمالاً لأن تواجه خطر أكبر للرقابة الداخلية، وذلك بسبب المشاكل الشخصية التي تتعلق بالفصل بين الواجبات ومشاكل عدم وجود عمالة أو إشراف كاف.

ويمكن القول أن الشركات التي تخضع لعملية إعادة هيكلة تعاني بشكل أكبر من مشاكل في الرقابة الداخلية، وذلك لسببين(Doyle et al., 2007b):**أولهما**: أن عملية إعادة الهيكلة غالباً ما ينتج عنها تخفيض حجم الأقسام وخسارة بعض الأفراد ذوى الخبرة، وبشكل عام يكون هناك حالة من عدم النظام خلال وبعد إعادة تنظيم الشركة، ومن ثَّم يجب تحديث الرقابة الداخلية لتلائم التنظيم الجديد للشركة. **ثانيهما**: عملية إعادة الهيكلة عادة ما تتضمن إجراء تقديرات لمستحقات والقيام بتسويات صعبة، وعدم كفاءة العاملين يمكن أن يؤدي إلى ضعف في الرقابة الداخلية. ومن ثَّم **يمكن صياغة الفرض الثاني كما يلي:**

الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين قيام الشركة بتغييرات حديثة في الهيكل التنظيمي وضعف نظام الرقابة الداخلية.

أيضاً من العوامل التي تؤثر في حالة الرقابة الداخلية بالشركة وهو "**عمر الشركة**" حيث يمكن القول أن الشركات الأكثر عمراً تكون لديها الخبرة أكثر لتقييم إجراءات رقابة أكثر فعالية، ومن ثَّم يمكن توقع علاقة إيجابية بين قوة الرقابة الداخلية وعمر الشركة(Doyle et al, 2007b)؛ **وبالتالي يمكن صياغة الفرض الثالث علي النحو التالي:**

الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين عمر الشركة وضعف نظام الرقابة الداخلية.

أما موارد الشركة المخصصة للرقابة الداخلية فهي تعتمد بشكل كبير على الموقف المالي لها. فالشركات ذات الموقف المالي الضعيف ببساطة قد لا تستطيع أن تستثمر وقت وأموال بشكل

كافٍ في أساليب رقابة ملائمة. فنظام الرقابة الداخلية الجيد يتطلب توافر كل من موارد مالية ووقت الإدارة. واتساقاً مع ذلك فقد أوضحت دراسات سابقة أن أخطاء التقرير المالي ترتبط سلبياً مع الأداء المالي(DeFond and Jiambalvo, 1991)، وأن وجود خسائر يرتبط إيجابياً مع وجود مشاكل في الرقابة الداخلية للشركات التي تقوم بتغيير المراجع (Krishnan, 2005)، وبالتالي يمكن توقع وجود مشاكل أقل في الرقابة الداخلية بالنسبة للشركات ذات الموقف المالي الجيد. ونظم المعلومات والرقابة غالباً ما تكون تكلفتها الثابتة كبيرة وضمن هيكل التكلفة كما أنها تكون مكلفة في تأسيسها والاحتفاظ بها. وبناءً على الموارد المتاحة تقوم الشركة بالاستثمار في نظم المعلومات والرقابة. وفي هذا الإطار فحجم الشركة وضعف الأداء المالي يعطيان مؤشراً حول قدرة الشركة على توفير موارد كافية للرقابة الداخلية، فالشركات الصغيرة أكثر احتمالاً لأن يكون لديها نظام رقابة داخلية ضعيف (DeFond and Jiambalvo, 1991)، كما وجدت دراسة (Wright and Wright ,1996) علاقة سلبية بين حجم الشركة والأخطاء المحاسبية، وكذلك فالشركات ذات الأداء المالي الضعيف من المتوقع أن يكون لديها استثمارات أقل في الرقابة الداخلية، وبالتالي نظام رقابة أقل كفاءة. **وعلي ذلك يمكن صياغة الفرض الرابع علي النحو التالي:**

الفرض الرابع: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين انخفاض الموارد المتاحة وضعف نظام الرقابة الداخلية.

أيضاً من المحددات المحتملة لضعف الرقابة الداخلية هو **سرعة نمو الشركة**، فالشركات سريعة النمو قد تتخطي قدرة أساليب الرقابة المطبقة في الواقع، وقد تحتاج إلى وقت لصياغة إجراءات جديدة (Kinney and McDaniel, 1989; Stice, 1991). كما أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا، وعمالة، وعمليات جديدة حتى يتلائم نظام الرقابة الداخلية مع نمو الشركة.وعلى سبيل المثال فقد قامت إحدى الشركات بالإفصاح عن عدم كفاية أساليب الرقابة في بعض الوحدات التي تم الاستحواذ عليها (DeFond and Jiambalvo, 1991; Krishnan, 2005) ، فالشركات سريعة النمو أكثر احتمالاً لأن يفشل النظام فيها في التعامل مع الزيادة في طلب العملاء أو الدخول إلى أسواق جديدة بالإضافة إلى أن الشركات سريعة النمو أكثر احتمالاً لأن تواجه مشاكل تتعلق بالأفراد مع ازدياد نطاق وتعقد العمليات، وكذلك فالشركات التي تمتلك مخزون أكبر غالباً ما تواجه مخاطر أكبر في الرقابة الداخلية، وذلك يرجع إلى كيفية القياس المناسب والإفصاح عن المخزون والتحريف الذي ينتج عن السرقة بالإضافة إلى اكتشاف تقادم المخزون في الوقت المناسب، **ومن ثَّم يمكن صياغة الفرض الخامس علي النحو التالي:**

الفرض الخامس: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سرعة نمو الشركة وضعف نظام الرقابة الداخلية.

بالإضافة إلى ذلك يمكن توقع أن **آليات الحوكمة** تلعب دوراً في كفاءة الرقابة الداخلية، حيث أن الشركات ذات آليات الرقابة الجيدة من المتوقع أن تتعرض لمشاكل رقابة داخلية أقل. وقد

توصلت دراسة (Krishnan 2005) إلى وجود ارتباط ما بين كفاءة لجنة المراجعة (كأحد آليات الحوكمة) وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، **ومن ثَّم يمكن صياغة الفرض التالي:**

الفرض السادس: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين انخفاض جودة لجان المراجعة وضعف نظام الرقابة الداخلية.

بالإضافة إلى العوامل السابقة فإن قيام "**مراقب الحسابات بتقديم استقالته**" يعتبر أحد العوامل التي تدل على حالة نظام الرقابة الداخلية بالشركة، "**فمراقب الحسابات**" سوف يستقيل من عملية المراجعة إذا كانت التكاليف المتوقعة منه تفوق العائدات المتوقعة، ويمكن أن يحدث ذلك إذا كان المراقب يعتقد أن نظام الرقابة الداخلية ضعيف، وأن الشركة لا توفر الموارد اللازمة لحل تلك المشكلة. وبالتالي فمن المتوقع وجود علاقة إيجابية بين استقالة مراقب الحسابات وضعف نظام الرقابة الداخلية، وذلك لأن استقالة المراقب تشير إلى ضعف الأداء التشغيلي والضغوط المالية التي تعكس عدم كفاية الموارد المخصصة لنظام الرقابة الداخلية. والواقع أن استقالة المراجع هو أمر معقد وقد يرجع إلى أسباب مختلفة (Shu, 2000) فعلي سبيل المثال قد تكون استقالة مراقب الحسابات بسبب اعتقاده بعدم نزاهة الإدارة وتلاعبها بنظام الرقابة الداخلية أو قد تكون الاستقالة بسبب اعتقاده بأنه يمكن أن يجنى عوائد أكثر من عميل أخر، وبالتالي يقدم استقالته من عملية المراجعة. **وعلى ذلك يمكن صياغة الفرض التالي:**

الفرض السابع: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تقديم المراجع لاستقالته وضعف نظام الرقابة الداخلية.

بالإضافة إلى ما سبق فقد افترضت بعض الدراسات السابقة (Kinney and McDaniel, 1989; DeFond and Jiambalvo, 1991) **أن "حجم الشركة"** قد يكون أحد محددات حالة الرقابة الداخلية من ضعف أو قوة ولكن النتائج جاءت متعارضة (DeFond and Jiambalvo, 1991; Krishnan, 2005) فالشركات الكبيرة تكون أكثر احتمالاً لأن تطبق إجراءات وعمليات أكثر للإفصاح المالي كما أنها أكثر احتمالاً لأن تمتلك عدداً كافياً من الموظفين للتأكد من الفصل بين المهام والواجبات بطريقة مناسبة . وفي هذا الشأن فإن التداخل في الاختصاصات قد ينتج عنه ضعف في الرقابة الداخلية خاصة في الشركات الصغيرة. وقد أفصحت إحدى الشركات عن وجود ضعف مادي في الرقابة الداخلية لديها يتعلق بالفصل بين المهام (Doyle et al., 2007b)، وأيضاً فالشركات الكبيرة غالباً ما تمتلك موارد أكثر للإنفاق على المراجعين الداخليين أو أتعاب الاستشارة بما قد يساعد في وجود رقابة داخلية قوية. من ناحية أخري فهناك أحد العوامل التي تعكس العلاقة الإيجابية المتوقعة بين حجم الشركة ووجود رقابة داخلية قوية، وهو أن الشركات الكبيرة غالباً ما تكون أكثر تعقيداً أو تمارس عدداً كبيراً من العمليات.

٣-٢ ضعف الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي:

تشير الدراسات الحالية إلى أن الحوافز لصالح أو ضد التحفظ تتشكل، في جزء منها، من خلال البيئة التعاقدية و بيئة الحوكمة للشركة (e.g., Ball et al. 2000; Basu et al. 2001; Ball 2001; Ball et al. 2003; Ball and Shivakumar 2005; Bushman and Piotroski 2006; Ahmed and Duellman 2007; LaFond and Roychowdhury 2008; LaFondandWatts 2008; Nikolaev 2010) على سبيل المثال يري Ahmed et al., 2002) أن التحفظ تطور كآلية فعالة للتعاقد لتخفيف حدة الصراع على سياسة توزيع الأرباح بين المساهمين وحملة السندات، ووجدت الدراسة أنه كلما زادت حدة الصراع تصبح الخيارات المحاسبية للشركة أكثر تحفظاً.

كما وجدت دراسة (LaFond and Roychowdhury,2008) أنه كلما كانت الملكية الإدارية منخفضة، كلما زادت حدة مشكلة الوكالة، و يقود هذا إلى الطلب على المزيد من التحفظ. أما دراسة (Shivakumar, and Ball 2005) فقد وجدت أن الشركات الخاصة هي أقل تحفظاً من الشركات العامة، و ترجع هذه النتيجة جزئياً إلى الاختلافات في هياكل الحوكمة وآليات المتابعة بين هذين النوعين من الشركات.

وبالنظر إلى أن نظام الرقابة الداخلية يلعب دور مهم في الحوكمة داخل الشركة من خلال مراقبة سلوك المديرين لتقليل تكاليف الوكالة (Fama and Jensen 1983; Jensen 1993)، فإنه يمكن توقع وجود ارتباط محتمل بين نوعية الرقابة الداخلية والتقرير المتحفظ. إلا أن اتجاه ذلك الارتباط المحتمل محل جدل في الأدب المحاسبي.

فمن ناحية، هناك آراء تدعم الارتباط الإيجابي بين فعالية الرقابة الداخلية واستخدام التحفظ المحاسبي. فمن خلال إطار الوكالة لنظرية المحاسبة الإيجابية فإنه يمكن توقع أن الرقابة الداخلية الفعالة تحفز على استخدام التحفظ المحاسبي. أما دراسة (Goh and Li ,2011) فتري أن الشركات ذات نظام الرقابة الداخلية الفعالة – و بشكل خاص ذات مجلس إدارة فعال (أي مجلس الإدارة الذي يحمي مصالح المساهمين) و ذات ثقافة رقابة داخلية جيدة (على سبيل المثال، ثقافة الشركة التي لديها توجه لتعظيم الثروة) – أقدر على فهم فوائد التحفظ في الحد من صراعات الوكالة، في التعاقد مع المساهمين و / أو أصحاب الديون، والحد من مخاطر التقاضي للمديرين والمراجعين. ونتيجة لذلك من المرجح أن تفضل هذه الشركات استخدام التحفظ وتعزيز بيئة تؤكد على التمسك بالتقارير المتحفظة. كما أنه بقدر التزام الشركات بإعداد تقارير متحفظة، يمكن للرقابة الداخلية القوية تسهيل هذه العملية من خلال توفير معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها. وذلك لأن نظام التقرير المالي– من خلال التأكيد على التحقق من النتائج– يمد بمجموعة كبيرة من المتغيرات التي يمكن استخدامها لأغراض التعاقد (Wattsand Zimmerman 1986; Bushman and Smith 2001; Armstrong et al. 2010). على سبيل المثال، التعهدات

المالية التي تستخدم في عقود الديون للحد من حرية التصرف الإداري فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح (Ahmed et al., 2002) غالبا ما يتم تعريفها في شكل أرقام محاسبية. وبالمثل تعويض المديرين يمكن ربطها بالتغيرات في القيمة الدفترية (أو الأرباح).

علاوة على ذلك، فالرقابة الداخلية الضعيفة يمكن أن تسبب أخطاءً غير متعمدة في تقدير المستحقات وتؤثر على القيمة الدفترية أو الأرباح المفصح عنها. على سبيل المثال فشل التسويات والمراجعات المناسبة يسمح للأخطاء الإجرائية في تقديرات الاستحقاق (Doyle et al. 2007a)، وعدم وجود سياسات أو تدريب ملائم لموظفين الشركة يؤثر على حجم المستحقات غير الطبيعية (Ashbaugh- Skaife et al. 2008). على الرغم من أن هذه الأخطاء لا يمكن أن تسبب انخفاض التحفظ في حد ذاتها، إلا أنها يمكن أن تجعل متغيرات التعاقد أقل موثوقية، وتوفر إشارة سيئة لمجلس الإدارة بأن التحفظ قد استخدم على نحو فعال في مجال التعاقد وتحد من فائدة التحفظ في متابعة المديرين، ولذلك فإنه من خلال تعزيز القدرة على استخدام الأرقام المحاسبية بشكل فعال في التعاقد، يمكن للرقابة الداخلية القوية خلق حافز للشركات لاستخدام التحفظ كآلية للحوكمة.

وأخيراً، ضعف الرقابة الداخلية يمكن أن يعرقل الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، ممَّا يؤدي إلى خفض التحفظ. على سبيل المثال عدم وجود سياسات وإجراءات سليمة لتقييم مخزون الشركة أو الأصول الثابتة بانتظام يمنع من أن يتم اكتشاف ضعف الأصول في وقت مبكر، وبالتالي يؤخر الاعتراف بالخسائر. كما أن فريق المحاسبة غير المؤهل قد يفتقر إلى الخبرة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للأصول مثل: (الشهرة والأصول الثابتة، وتحديد أي انخفاض في التدفقات النقدية المستقبلية) والتي من شأنها أن تؤدي إلى الاعتراف المبكر لخسائر انخفاض القيمة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة الداخلية الضعيفة في متابعة قرارات الاستثمار للشركة يمكن أن توفر حافزاً للمديرين لتجنب الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب في المشاريع الاستثمارية. ومن الأمثلة على ذلك عدم وجود عملية مناسبة لتوفير المعلومات عن استثمارات الشركة لمجلس الإدارة في الوقت المناسب ليقوم بالرقابة والمراجعة، والتي يمكن أن تجعل من السهل على المديرين الاستثمار فيه أو تجنب مشاريع سلبية. وعلاوة على ذلك ضعف الرقابة على حساب القيمة الحالية للأرباح المستقبلية يجعل التعامل في المشاريع الخاسرة المحتملة لا يتم اكتشافه أو إنهائه في وقت مبكر.

من ناحية أخرى، و بعيداً عن إطار الحوكمة الذي ينظر إلى التحفظ باعتباره آلية حوكمة مفيدة، هناك من الآراء ما يدعو إلى الشك في تلك العلاقة الايجابية المحتملة بين جودة الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي، فعلى سبيل المثال أكدت دراسة (Penman and Zhang ,2002)على أن التحفظ المحاسبي يمكن أن يخلق احتياطيات غير مسجلة، والتي تتيح للمديرين المرونة للتقرير

عن دخل زائد في المستقبل، وزيادة القدرة على إدارة الأرباح يمكن أن يؤثر سلباً على القدرة التنبؤية للأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية.

بالإضافة إلى ذلك فهناك ثلاث مشاكل للتقرير المالي من خمس ألقي الضوء عليها رئيس (SEC) السابق تتعلق بالتخفيض في قيمة الأصول والمحاسبة الابتكارية للاستحواذ والاحتياطيات. إذا كان الأمر كذلك، فالتحفظ المحاسبي قد يوفر في الواقع قدرة أكبر للتلاعب بالأرباح، والذي يمكن أن يؤدي إلى التفاقم بدلاً من التخفيف في مشاكل الوكالة. وإذا كانت الرقابة الداخلية القوية بمثابة آلية متابعه فعالة للحد من نزاعات الوكالة (Jensen 1993)، فإن الإدعاء بأن الضوابط الداخلية القوية تعزز التحفظ سوف يصبح ضعيفاً جداً بدلا من ذلك، فإن الضوابط الداخلية القوية لا توفر أي حافز أو حتى تعتبر عاملاً مثبطاً للشركات لإعداد تقارير محاسبية متحفظة.

وعلاوة على ذلك، فإن المنظمين وواضعي المعايير لا ينظرون بالضرورة للتحفظ باعتباره سمة مرغوب فيها في التقارير المالية. على سبيل المثال يشير (Barth,2008) إلى أن التحفظ ليس خاصية نوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). ويحدد الإطار أن المعلومات المحاسبية ينبغي أن تكون غير متحيزة، والتحرر من التحيز هو سمة ضرورية للموثوقية والحياد والتحفظ من خلال السماح بالتخفيض المتعمد للأصول أو الدخل و / أو المبالغة المتعمدة للخصوم أو النفقات، يجعل القوائم المالية ليست محايدة، وبالتالي يعرض جودة وموثوقية عدم التحيز المطلوب من قبل الإطار المفاهيمي للخطر.

وقد أكد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن مصالح المستخدمين يمكن تحقيقها عن طريق التقرير المحايد المصحوب بالإفصاح المناسب عن طبيعة ومدى عدم التأكد الذي يحيط بالأحداث والمعاملات التي يتم التقرير عنها للمساهمين الآخرين. واتساقاً مع هذا المنظور فإن مجلس معايير المحاسبة المالية يحول تركيزه نحو محاسبة القيمة العادلة والتقليل من المعاملة غير المتماثلة للأخبار الجيدة والسيئة في القوائم المالية. إذا كان الهدف من التقارير المالية هو توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، فإن الضوابط الداخلية القوية التي تضمن أن التقارير المالية غير متحيزة ترضي طلب المستثمرين للحصول على معلومات محايدة.

وبالتالي، في إطار أهمية القيمة الملائمة للمستثمر، فإن الزعم بأن الضوابط الداخلية القوية من شأنها أن تعزز التقارير المالية المتحفظة (التي هي منحازة أساساً) يبدو ضعيفاً.

وفى ضوء هذه الرؤى المتضاربة تتبنى الدراسة وجهة نظر نظرية الوكالة حيث يمكن صياغة الفرض التالي:

الفرض الثامن: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ضعف نظام الرقابة الداخلية وانخفاض مستوي التحفظ المحاسبي.

بناءً على العرض السابق لفروض الدراسة يمكن تلخيص الإطار العام للدراسة والمتغيرات الداخلة فيها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (١): الإطار العام للدراسة

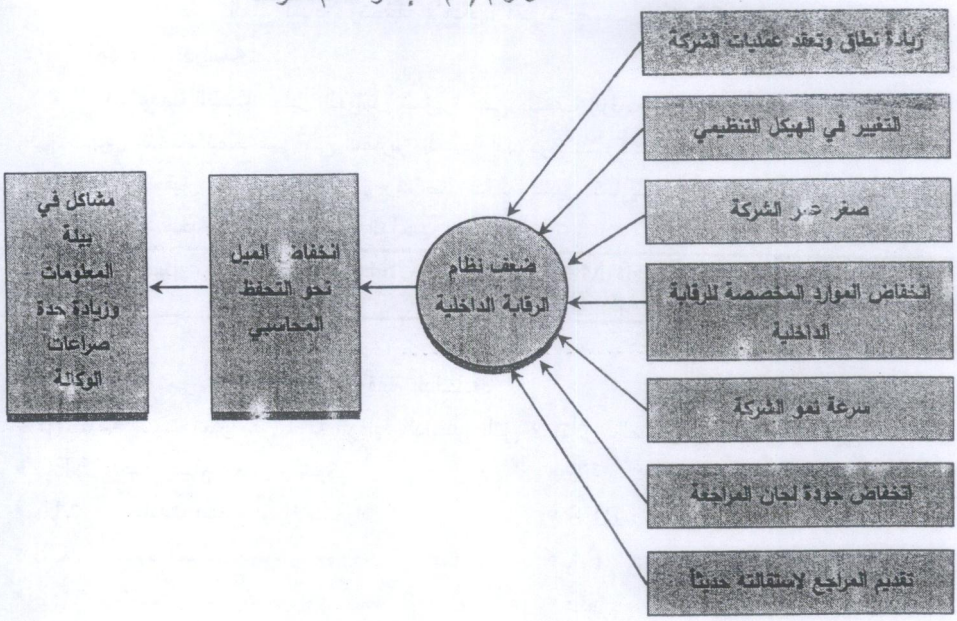

٤/ المبحث الرابع

منهجية وتصميم الدراسة التطبيقية

طبقاً للإطار العام السابق وتحقيقاً لأهدافها فقد تم تصميم الدراسة كما يلي:

٤-١ نموذج الدراسة:

استهدف البحث تحليل العوامل المؤثرة على ضعف الرقابة الداخلية وتحليل انعكاسات ذلك على مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات المصرية المسجلة خلال عام (٢٠١٥م)، ولتحقيق ذلك الهدف المزدوج تم صياغة نموذجين كما يلي:

النموذج الأول: محددات نظام الرقابة الداخلية:

$$ICW= \beta_0+\beta_1SEG+\beta_2FS+\beta_3MA+\beta_4RES+\beta_5CS+\beta_6FA+\beta_7AGL+\beta_8SG+\beta_9INV+\beta_{10}AR+\beta_{11}AGQ+\beta_{12}BIND+\varepsilon_{it}$$

حيث أن:

- (ICW): المتغير التابع: ضعف الرقابة الداخلية.
- β): قيمة الثابت تعبر عن حالة الرقابة الداخلية التي لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة ومتغيرات الرقابة.
- SEG : عدد أقسام العمل بالشركة
- FS : المبيعات الخارجية
- MA : عمليات الدمج أو الاستحواذ
- RES : إعادة الهيكلة
- CS : حجم الشركة
- FA : عمر الشركة
- AGL : الخسائر المتراكمة
- SG : نمو المبيعات
- INV : المخزون
- AR : استقالة مراقب الحسابات
- ACQ: جودة لجان المراجعة
- BIND: استقلال أعضاء مجلس الإدارة
- (ε_{it}) : بند الخطأ العشوائي.

النموذج الثاني: أثر ضعف نظام الرقابة الداخلية على مستوي التحفظ المحاسبي:

$$MTP_{it}= \beta_0+\beta_1ICW+\beta_2INDUS+\beta_3CS+\beta_4LEV+\beta_5AUDTYPE+\varepsilon_{it}$$

حيث أن:

- (MTP_{it}): المتغير التابع : التحفظ المحاسبي للشركة(i) في السنة (t).
- (β0): قيمة الثابت تعبر عن ممارسات التحفظ المحاسبي التي لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة ومتغيرات الرقابة.
- ICW: نظام الرقابة الداخلية.
- INDUS: نوع النشاط.
- CS : حجم الشركة.
- LEV : مديونية الشركة.
- AUDTYPE: حجم مكتب المراجعة.
- (ε_{it}): بند الخطأ العشوائي.

٤-٢ أسلوب قياس متغيرات الدراسة:

٤-٢-١ المتغيرات المرتبطة بنموذج محددات نظام الرقابة الداخلية:

تناولت الدراسة عدداً من العوامل التي يمكن أن تؤثر في نظام الرقابة الداخلية، وقد تم التعبير عملياً عن تلك العوامل باستخدام بعض المقاييس كما يلي:

- **درجة تعقد وتنوع العمليات** تم التعبير عنها باستخدام متغيرين هما (SEG)، وهو عدد أقسام العمل بالشركة، و(FS) لبيان المبيعات الخارجية(الأجنبية).

- **التغيرات الحديثة في الهيكل التنظيمي:** تم التعبير عن هذه التغيرات باستخدام متغيرين هما (MA) لبيان ما إذا شاركت الشركة في عمليات دمج أو استحواذ في السنة الأخيرة. و(RES) لبيان مدي قيام الشركة بأي عمليات إعادة هيكلة خلال الثلاث سنوات الأخيرة.
- حجم الشركة (CS): سيتم قياسها من خلال اللوغاريتم الطبيعي لقيمة أصول الشركة.
- عمر الشركة(FA): بعدد السنوات من بداية تأسيس الشركة حتى تاريخ إعداد الدراسة الحالية.
- موارد الشركة التي يمكن تخصيصها للرقابة الداخلية، والذي يعتمد على الموقف المالي للشركة فسيتم التعبير عنه عملياً من خلال متغير الخسائر المتراكمة (AGL).
- **سرعة النمو فيمكن التعبير عنها من خلال متغيرين هما:**

الأول:(SG) : وهو عبارة عن متوسط معدل نمو المبيعات خلال العامين السابقين.

الثاني:(INV): وهو متوسط النمو في معدل المخزون إلى إجمالي الأصول منذ عامين سابقين.

- **استقالة المراجع:** سيتم التعبير عنها من خلال المتغير الوهمي (AR).

ويمكن توضيح طريقة قياس كل متغير من المتغيرات السابقة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١) يوضح طريقة قياس متغيرات نموذج الدراسة الأول

المتغيرات		طريقة القياس	العلاقة المتوقعة بضعف الرقابة الداخلية	مصادر البيانات
رمز المتغير	اسم المتغير			
أولاً: المتغير التابع :				التقارير المالية، وتقرير مجلس الإدارة، والمصادر الداخلية للشركة.
ICW	نظام الرقابة الداخلية	متغير وهمي =١ إذا كانت تقرير المراجعة نظيف أو صفر بخلاف ذلك.		
ثانياً :محددات ضعف الرقابة الداخلية(المتغيرات المستقلة) :				
SEG	عدد أقسام العمل بالشركة	عدد الأقسام داخل كل شركة	+	
FS	المبيعات الخارجية	متغير وهمي =١ إذا كانت مبيعات خارجية للشركة أو صفر بخلاف ذلك.	-	
MA	عمليات الدمج أو الاستحواذ	متغير وهمي =١ إذا شاركت الشركة في عمليات دمج أو استحواذ في السنة الأخيرة أو صفر بخلاف ذلك.	-	

تابع جدول رقم (١) يوضح طريقة قياس متغيرات نموذج الدراسة الأول

المتغيرات		طريقة القياس	العلاقة المتوقعة بضعف الرقابة الداخلية	مصادر البيانات
رمز المتغير	اسم المتغير			
RES	إعادة الهيكلة	متغير وهمي =١ إذا قامت الشركة بأي عمليات إعادة هيكلة خلال الثلاث سنوات الأخيرة أو صفر بخلاف ذلك.	-	
CS	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام.	-	
FA	عمر الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لعدد السنوات من بداية تأسيس الشركة حتى تاريخ إعداد الدراسة الحالية.	-	
AGL	الخسائر المتراكمة	متغير وهمي قيمته=١ إذا كانت مجموع أرباح قبل العناصر الاستثنائية للعام الحالي والعام السابق أكبر من (صفر) بخلاف ذلك.	-	
SG	نمو المبيعات	متوسط معدل نمو المبيعات خلال العامين السابقين	+	
INV	المخزون	متوسط النمو في معدل المخزون إلى إجمالي الأصول منذ عامين سابقين.		
AR	استقالة مراقب الحسابات	متغير وهمي قيمته=١ في حالة قيام مراقب الحسابات بالاستقالة خلال العام السابق و(صفر) بخلاف ذلك.	+	
ACQ	جودة لجان المراجعة	مقياس تجميعي يأخذ القيمة من (٠) إلى (٣) حسب مدى توافر مؤشرات الجودة في لجنة المراجعة أي يأخذ هذا المقياس القيمة (٣) إذا توافر (استقلال أعضاء اللجنة، والخبرات المالية والفنية في الأعضاء ،وعدد مرات اجتماعها).	-	
BIND	استقلال أعضاء مجلس الإدارة	نسبة الأعضاء المستقلين في المجلس.	-	

٤-٢-٢ المتغيرات المرتبطة بنموذج أثر ضعف الرقابة الداخلية على مستوي التحفظ المحاسبي:

اعتمد الباحثون في قياس التحفظ المحاسبي على نموذج القيمة السوقية لحق الملكية إلى القيمة الدفترية لحق الملكية (Market-TO-Book Ratio(MTB) والذي قدمه (Beaver and Byungcherl (Ryan, 2000) حيث يُعد النموذج الأكثر انتشاراً في الدراسات المحاسبية Charlie Sohn,2012،أبو الخير،٢٠٠٨) وقد تم تطبيقه في البيئة المصرية (خليل ، ٢٠٠٣، جنيدي، ٢٠٠٤، الديب ،٢٠١٢، محمد ،٢٠١١، الرشيدي،٢٠١١)، لأنه يتصف بسهولة حسابه على مستوى الشركة ، كما أنه مقياس شامل حيث يعكس الأثر التراكمي للتحفظ المحاسبي من تاريخ تأسيس الشركة حتى تاريخ القياس، كما يربط عناصر المركز المالي بمتغيرات السوق. ويُعد ارتفاع هذه النسبة في شركة ما عن شركة أُخري دليلاً على ارتفاع مستوي التحفظ المحاسبي في هذه الشركة عن الشركة الأخرى (عبيد،٢٠١٠).

جدول رقم (٢) يوضح طريقة قياس متغيرات نموذج الدراسة الثاني

المتغيرات		طريقة القياس	العلاقة المتوقعة بمستوي التحفظ المحاسبي	مصادر البيانات
رمز المتغير	اسم المتغير			
أولاً: المتغير التابع :				التقارير المالية، وتقرير مجلس الإدارة، والمصادر الداخلية للشركة.
MTP	مستوي الحفظ المحاسبي	نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية(Market-TO-Book Ratio)		
ثانياً : المتغير المستقل:(ICW) ضعف الرقابة الداخلية			-	
ثالثاً : متغيرات الرقابة :				
INDUS	نوع النشاط	متغير وهمي يأخذ (١) إذا كانت الشركة تمارس أعمال ذات طابع صناعي وتستخدم مستوي تكنولوجياً عالياً، أو (صفر) بخلاف ذلك.	+	التقارير المالية
CS	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام.	+	
LEV	مديونية الشركة	إجمالي الالتزامات إلى إجمالي أصول الشركة.	-	
AUDTYPE	حجم مكتب المراجعة	متغير وهمي يأخذ (١) إذا تمت مراجعة الشركة من قبل أحد مكاتب المراجعة الكبرى (Big 4) أو صفر دون ذلك.	+	

٤-٣ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، وذلك خلال عام (٢٠١٥م) وقد بلغ عدد هذه الشركات (١٨٧) شركة (الهيئة العامة للرقابة المالية،٢٠١٥م)، وقد اختار الباحثون عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

أ- استبعاد الشركات التي في بداية التأسيس، حيث قد لا يتوافر في تقاريرها المالية السنوية بيانات ومعلومات كافية عن متغيرات الدراسة.

ب- توفير التقارير المالية السنوية للشركات خلال فترة الدراسة بانتظام.

ج-استبعاد الشركات التي قد تختلف نهاية السنة المالية لها عن (٣١-١٢) حتى لا يكون هناك ضعف في مقارنة نتائج الدراسة.

د-استبعاد قطاع البنوك والخدمات المالية نظراً للطبيعة الخاصة لتلك القطاعات وخضوعها لتعليمات من البنك المركزي.

وقد أسفر تطبيق المعايير السابقة عن اختيار عدد (١١٨) شركة لتمثل عينة الدراسة بما يعادل نسبة(٦٣.١٠%) من إجمالي عدد شركات المساهمة المسجلة بالبورصة.

ويوضح الجدول التالي ملخص لعدد شركات العينة داخل كل قطاع:

جدول رقم (٣) يوضح بيان بعدد الشركات المصرية المسجلة وفقاً لتصنيف هيئة الرقابة المالية

اسم القطاع	الشركات المدرجة	الشركات المستثناة	عينة الدراسة
قطاع الكيماويات	٦	١	٥
قطاع الأغذية والمشروبات	٢٤	٩	١٥
العقارات	٣٠	٥	٢٥
التشييد ومواد البناء	٢٢	٦	١٦
الموارد الأساسية	٨	٢	٦
السياحة والترفيه	١٣	٥	٨
المنتجات المنزلية والشخصية	٨	١	٧
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	١٥	٢	١٣
الغاز والبترول	٢	-	٢
الاتصالات	٤	١	٣
الإعلام	١	-	١
الرعاية الصحية والأدوية	١٣	٢	١١
تكنولوجيا المعلومات	٢	-	٢
الموزعون وتجارة التجزئة	٤	١	٣
المرافق	١	-	١
الإجمالي	١٥٣	٣٥	١١٨

٤-٤ مصادر الحصول على البيانات:

اعتمد الباحثون في جمع البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية على تحليل تقارير مجلس الإدارة للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري خلال عام (٢٠١٥)، وموقع شركة مصر لنشر المعلومات ، وموقع البورصة المصرية www.egx.com.eg، وكذلك مواقع شركات عينة الدراسة على شبكة الإنترنت.

٥/ المبحث الخامس

تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض

اعتمد الباحثون في تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض على العناصر التالية:

٥-١ الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة:

٥-١-١ الإحصاء الوصفي لنموذج الدراسة الأول:

يتعلق نموذج الدراسة الأول بالمحددات المؤثرة على ضعف الرقابة الداخلية، وقد تم تناول الإحصاء الوصفي لمتغيرات هذا النموذج كما يلي:

أولا: متغيرات الدراسة المتصلة:

تشمل المتغيرات عدد أقسام العمل بالشركة، حجم الشركة، عمر الشركة، متوسط معدل نمو المبيعات، متوسط النمو في المخزون، جودة لجان المراجعة، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة. ويوضح الجدول التالي نتائج الإحصاء الوصفي لهذه المتغيرات:

جدول رقم (٤) يوضح الإحصاء الوصفي للمتغيرات المتصلة في نموذج الدراسة الأول

المتغيرات	رمز المتغير	عدد الشركات	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري
عدد أقسام العمل بالشركة	SEG	118	5.1864	1	10	2.38209
حجم الشركة (بملايين الجنيهات)	CS	118	4,852,065	3,215,453	963,895,000	63,695,652
عمر الشركة	FA	118	8.7627	4	18	2.85154
متوسط معدل نمو المبيعات	SG	118	.1148	-.05	28	.07267
متوسط النمو في المخزون	INV	118	.0273	-.09	19	.05619
جودة لجان المراجعة	ACQ	118	2.2542	1	3	.73014
استقلال أعضاء مجلس الإدارة	BIND	118	.5598	.03	.80	.13685

يلاحظ من الجدول السابق تعدد أقسام العمل داخل شركات عينة الدراسة حيث بلغ متوسط عدد أقسام العمل بها (٥.١) قسم بانحراف معياري (٢.٣٨٢٠)، وهو ما يشير إلى كبر حجم عمليات تلك الشركات وتعدد أنشطتها، وهذا ما أكده أيضا ارتفاع حجم الأصول حيث كانت أكبر قيمة له (٩٦٣.٨٩٥.٠٠٠) مليون جنيه في حين كانت أقل قيمة لها (٤.٠٦) بمتوسط حسابي(٧.٥٠٨٥) بانحراف معياري (١.٩٤٣٢٤).

أما بالنسبة لعمر شركات عينة الدراسة فقد تراوح ما بين (٤سنوات و١٨ سنة) بمتوسط حسابي (٨.٧٦٢٧) وانحراف معياري (٢.٨٥١٥٣).

وبالنسبة لمعدل نمو المبيعات فقد كانت زيادته محدودة حيث بلغ متوسط معدل نمو المبيعات (١١٤٨.) بانحراف معياري (٠٧٢٦٧.) ولعل ذلك قد تبرره الظروف الاقتصادية التي مرت بها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م. كما بلغ متوسط النمو في المخزون (٠٢٧٣.) بانحراف معياري (٠٥٦١٩.).

وبالنسبة لجودة لجان المراجعة بشركات العينة (من حيث استقلال أعضاء اللجنة وتمتعهم بالخبرات المالية والمحاسبية ، ودورية اجتماعاتها) فقد كانت متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (٢.٢٥٤٢) بانحراف معياري (٧٣٠١٤.).كما أن أعضاء مجلس الإدارة في عينة الدراسة يتمتعون بالاستقلال بمتوسط حسابي (٥٥٩٨.) بانحراف معياري (١٣٦٨٥.) وهو ما قد يشير إلى التزام الشركات بدليل وقواعد حوكمة الشركات .

ثانياً: متغيرات الدراسة المنفصلة:

تتمثل متغيرات الدراسة المنفصلة في تلك المتغيرات الوهمية التي تم التعبير عنها بالقيمة (١) أو (صفر)، وتشمل هذه المتغيرات ضعف الرقابة الداخلية، والمبيعات الخارجية، الخسائر المتراكمة، وعمليات الدمج والاستحواذ، وعمليات إعادة الهيكلة. ويوضح الجدول التالي الإحصاء الوصفي لتلك المتغيرات :

جدول رقم (٥) يوضح الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المنفصلة (Dummy variables)

المتغيرات	رمز المتغير	مشاهدات متحققة (١)		مشاهدات غير متحققة (٠)	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
ضعف الرقابة الداخلية	ICW	40	33.9%	78	66.1%
المبيعات الخارجية	FS	39	33.1%	79	66.9%
الخسائر المتراكمة	AGL	34	28.8%	84	71.2%
عمليات الدمج أو الاستحواذ	MA	36	30.5%	82	69.5%
إعادة الهيكلة	RES	43	36.4	75	63.3
استقالة مراقب الحسابات	AR	32	27.1	86	72.9

يلاحظ من الجدول السابق أن النتائج تشير بشكل عام إلى قوة نظام الرقابة الداخلية في الشركات المصرية المسجلة، ولعل ذلك قد يرجع إلى التزام الشركات بآليات الحوكمة، وكذلك بمعايير المراجعة فقد بلغ عدد الشركات التي تضمنت تقرير ذات رأى نظيف (Unqualified Opinion) (٧٨) شركة من إجمالي (١١٨) شركة بنسبة (٦٦.١%)، بينما بلغ عدد الشركات التي جاء بها تقرير ذات رأي متحفظ (Qualified Opinion) (٤٠) شركة بنسبة (٣٣.٩%) وبتحليل أسباب التحفظ الواردة بتقارير مراقبي الحسابات تبين أن تلك الشركات تعاني ضعفاً في نظام الرقابة الداخلية، حيث تعرضت العديد منها لخسائر متراكمة وتقدم مراقبو الحسابات فيها باستقالات، كما أن بعض من هذه الشركات تعرضت لعمليات إعادة هيكلة فضلاً عن ضعف جودة لجان المراجعة بها.

أما بالنسبة للمبيعات الخارجية فقد اتضح أن (٣٩) شركة بنسبة (٣٣.١%) هي التي لها سوق خارجي في حين يقتصر نشاط (٧٩) شركة بنسبة (٦٦.٩%) على السوق المحلي، ولعل ذلك قد يرجع إلى ما مرت به مصر من ظروف اقتصادية سيئة بعد ثورة (٢٥) يناير.

كما بلغ عدد الشركات التي حققت خسائر في أخر عامين (٢٠١٣ ، ٢٠١٤) (٣٤) شركة بنسبة (٢٨.٨%)، بينما بلغ عدد الشركات التي حققت أرباح خلال هذه الفترة (٨٤) شركة بنسبة (٧١.٢%).

أما فيمًا يتعلق بعمليات الدمج والاستحواذ التي تمت في السنة الأخيرة فقد تعرضت (٣٦) شركة بنسبة (٣٠.٥%) إلى عمليات دمج واستحواذ في حين لم تتعرض (٨٢) شركة بنسبة (٦٩.٥%) لهذه العمليات، كما بلغ عدد الشركات التي قامت بعمليات إعادة هيكلة خلال الثلاث سنوات الأخيرة (٢٠١٢م حتى عام ٢٠١٤م)(٤٣) شركة بنسبة (٣٦.٤%) ، كما بلغت عدد الشركات التي تقدم فيها مراقب الحسابات باستقالته في العام السابق(٣٢) شركة بنسبة (٢٦.١%).

٥-١-٢ الإحصاء الوصفي لنموذج الدراسة الثاني:

يتعلق نموذج الدراسة الثاني باختبار أثر ضعف الرقابة الداخلية على مستوي التحفظ في التقارير المالية، وقد تم تناول الإحصاء الوصفي لمتغيرات هذا النموذج كما يلي:

أولاً: متغيرات الدراسة المتصلة:

تشمل هذه المتغيرات مستوي التحفظ المحاسبي، والرافعة المالية. ويوضح الجدول التالي الإحصاء الوصفي لتلك المتغيرات:

جدول رقم (٦) يوضح الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة في نموذج الدراسة الثاني

المتغيرات	رمز المتغير	عدد الشركات	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري
مستوي التحفظ المحاسبي	MTP	118	2.5055	.02	9.36	1.6246
الرافعة المالية	LEV	118	5.6218	2.69	9.56	1.70957

يلاحظ من الجدول السابق ارتفاع مستوي التحفظ المحاسبي خلال فترة الدراسة، حيث كان متوسط نسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية أكبر من الواحد الصحيح(٢.٥٠٥٥)، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (عبد الملك ،٢٠١٢)، ولعل ذلك قد يرجع إلى ما اتخذته البيئة المصرية من إجراءات تنطوي على بعض الممارسات المتحفظة مثل: إصدار دليل قواعد ومعايير الحوكمة المصري في مارس (٢٠١١) و(٢٠١٦)، حيث يُعد أحد الأدوات الرقابية التي تحد من التصرفات الانتهازية للإدارة، وتضمن قدراً مناسباً من التحفظ في القوائم المالية من خلال ما تنطوي عليه من أهداف وضوابط ومعايير في صورة مبادئ تكفل حسن أداء الشركات، وتوفر الرقابة الفعالة لملاكها وأصحاب المصالح بها، كما بلغ متوسط درجة المديونية (٥.٦٢١٨) بانحراف معياري (١.٧٠٩٥٧).

ثانياً: متغيرات الدراسة المنفصلة :

تشمل هذه المتغيرات ضعف الرقابة الداخلية، ونوع الصناعة، وحجم مكتب المراجعة. ويوضح الجدول التالي الإحصاء الوصفي لتلك المتغيرات:

جدول رقم (٧) يوضح الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المنفصلة (Dummy variables)

المتغيرات	رمز المتغيرات	مشاهدات متحققة(١)		مشاهدات غير متحققة(٠)	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
ضعف الرقابة الداخلية	ICW	40	33.9%	78	66.1%
نوع الصناعة	INDUS	62	52.54	56	47.46
حجم مكتب المراجعة	AUDTYPE	48	40.68	70	59.32

من الجدول السابق يتضح أن عدد شركات العينة التي ارتبطت بمكاتب مراجعة عالمية (٤٨) شركة بنسبة (٤٠,٦٨%). كما بلغت عدد الشركات الصناعية التي تستخدم مستوي تكنولوجياً عالياً (٦٢) شركة بنسبة (٥٢,٥٤).

٥-٢ نموذج محددات ضعف الرقابة الداخلية:

٥-٢-١ اختبار الارتباط :

لاختبار علاقة الارتباط الأحادي بين كل متغير من المتغيرات المستقلة ومتغير ضعف الرقابة الداخلية تم إجراء اختبار معامل الارتباط سبيرمان Spearman Correlation. ويعرض الجدول رقم (٨) نتائج اختبار الارتباط ،حيث توضح النتائج بشكل عام وجود ارتباط بين كل المتغيرات المستقلة وضعف الرقابة الداخلية وتدعم تلك النتائج الإطار العام لمحددات ضعف الرقابة الداخلية كما وردت في البحث.

جدول رقم (٨) يوضح مصفوفة الارتباط لنموذج الدراسة الأول

		ICW	SEG	FA	AGL	MA	SG	AR	ACQ
ICW	Pearson Correlation	1	-.328**	-.602**	.730**	.731**	-.530**	.650**	-.620**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	118	118	118	118	118	118	118	118
SEG	Pearson Correlation	-.328**	1	.427**	-.326**	-.285**	.376**	-.233*	.267**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.002	.000	.011	.003
	N	118	118	118	118	118	118	118	118
FA	Pearson Correlation	-.602**	.427**	1	-.507**	-.444**	.493**	-.533**	.530**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000
	N	118	118	118	118	118	118	118	118
AGL	Pearson Correlation	-.730**	-.326**	-.507**	1	.635**	-.389**	.454**	-.403**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000
	N	118	118	118	118	118	118	118	118

تابع جدول رقم (٨) يوضح مصفوفة الارتباط لنموذج الدراسة الأول

		ICW	SEG	FA	AGL	MA	SG	AR	ACQ
MA	Pearson Correlation	.731**	-.285**	-.444**	.635**	1	-.421**	.507**	-.510**
	Sig. (2-tailed)	.000	.002	.000	.000		.000	.000	.000
	N	118	118	118	118	118	118	118	118
SG	Pearson Correlation	-.530**	.376**	.493**	-.389**	-.421**	1	-.423**	.537**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000
	N	118	118	118	118	118	118	118	118
AR	Pearson Correlation	.650**	-.233*	-.533**	.454**	.507**	-.423**	1	-.580**
	Sig. (2-tailed)	.000	.011	.000	.000	.000	.000		.000
	N	118	118	118	118	118	118	118	118
ACQ	Pearson Correlation	-.620**	.267**	.530**	-.403**	-.510**	.537**	-.580**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.003	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	118	118	118	118	118	118	118	118

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

وبتحليل النتائج اتضح أن إشارة الارتباط بين ضعف الرقابة الداخلية ومتغيرات (SG,SEG,FA,ACQ) سالبة بينما هي إشارة موجبة بالنسبة لباقي المتغيرات. وإشارة الارتباط السالبة بين (ICW و SEG) (عدد الأقسام داخل الشركة) يعني أن مع زيادة عدد أقسام الشركة (كمؤشر على تعقد وتنوع عمليات الشركة) يتجه نظام الرقابة الداخلية إلى القوة[١] أي أن العلاقة بين تعقد وتنوع عمليات الشركة وضعف الرقابة الداخلية هي علاقة سلبية تعكس طبيعة العلاقة الإيجابية المتوقعة ما بين ضعف الرقابة الداخلية وتعقد وتنوع عمليات الشركة .

كذلك إشارة الارتباط السالبة بين (ICW) وعمر الشركة (FA) يعبر عن العلاقة السلبية المتوقعة بين ضعف الرقابة الداخلية وعمر الشركة (حيث كلما ينخفض عمر الشركة يتجه نظام الرقابة الداخلية إلى الضعف).

كما أن علاقة الارتباط السالبة بين (ICW) و(AGL الخسائر المتراكمة) تشير إلى أنه كلما ازدادت الخسائر المتراكمة (كمؤشر على انخفاض الموارد المخصصة لنظام الرقابة الداخلية) يتجه نظام الرقابة الداخلية إلى الضعف، و بالتالي تعكس العلاقة السلبية المتوقعة ما بين ضعف الرقابة الداخلية و حجم الموارد المخصصة للنظام. و كذلك العلاقة الايجابية المتوقعة بين (ICW) و(MA قيام الشركة بالاندماج أو الاستحواذ) تعكسها إشارة الارتباط الموجبة، وكذلك العلاقة

(١) يتم قياس الخسائر المتراكمة كمتغير وهمي حيث (١) لا توجد خسائر متراكمة و (٠) توجد خسائر متراكمة.

الإيجابية المتوقعة ما بين (ICW) و(AR استقالة المراجع) تعكسها أيضاً لإشارة الارتباط الموجبة.

أما إشارة الارتباط السالبة بين (ICW) و (SG نمو المبيعات) يعنى أن مع زيادة نمو المبيعات يتجه نظام الرقابة الداخلية إلى القوة ، أي أن العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية ونمو المبيعات (كمؤشر على نمو الشركة)علاقة سلبية، وهي عكس العلاقة الإيجابية المتوقعة .

إشارة الارتباط السالبة ما بين (ICW) و (ACQ جودة لجان المراجعة) يعنى أن زيادة جودة لجان المراجعة يرتبط بنظام رقابة داخلية قوي، أي أن العلاقة ما بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة لجان المراجعة هي علاقة سلبية بما يتفق مع طبيعة العلاقة المتوقعة.

كما يتضح أيضاً من نتائج الارتباط أن أكثر المتغيرات ارتباطاً بضعف الرقابة الداخلية هي قيام الشركة بالاندماج أو الاستحواذ (MA) كمؤشر على إعادة الهيكلة (coef.0.731) والخسائر المتراكمة (AGL) كمؤشر على الموارد المخصصة لنظام الرقابة الداخلية (coef.0.730). أما أضعف المتغيرات ارتباطاً بضعف الرقابة الداخلية فهي عدد الأقسام (SEG) كمؤشر على تعقد وتنوع عمليات الشركة (coef.0.328)، أما علاقة الارتباط مع باقي المتغيرات فتعتبر علاقة متوسطة، ويمكن توضيح نتائج الارتباط السابقة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٩) يوضح نتائج الارتباط

المتغيرات	العلاقة المتوقعة مع ICW	العلاقة طبقا لاختبار الارتباط
SEC	إيجابية	سلبية
FA	سلبية	سلبية
AGL	سلبية	سلبية
MA	إيجابية	إيجابية
SG	إيجابية	سلبية
AR	إيجابية	إيجابية
ACQ	سلبية	سلبية

٥-٢-٢ إختبار الانحدار:

لاختبار العلاقة ما بين المتغيرات المقترحة كمحددات ككل وضعف نظام الرقابة الداخلية يتم استخدام نموذج الانحدار ونظراً لأن المتغير المستقل هو ضعف الرقابة الداخلية (ICW)، والذي يتم قياسه كمتغير وهمي يأخذ القيمة (صفر، واحد) يتم استخدام نموذج الانحدار (Probit)، حيث إنه النموذج الملائم إحصائياً للمتغير المستقل الذي يأخذ شكل المتغير الوهمي ويعرض جدول رقم (١٠) نتائج اختبار الانحدار ويوضح قيمة (lR) وقيمة (chi2) وقيمة (P) الملائمة لنموذج بيانات الدراسة والتي توفر الثقة في نتائج النموذج.

جدول رقم (١٠) يوضح نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة الأول

ICW	Coef	Std.Err	t	P>t	[95% Conf.	Interval
SEG	-.0047257	.1450431	-0.03	0.974	-.2890049	.2795536
FA	-.4165607	.1686092	-2.47	0.013	-.7470285	-.0860928
AGL	-1.500402	.5473512	-2.74	0.006	-2.573191	-.4276136
MA	1.663779	.6621446	2.51	0.012	.3659999	2.961559
SG	-9.795765	5.768143	-1.70	0.089	-21.10112	1.509588
AR	.439455	.7490452	0.59	0.557	-1.028647	1.907557
ACQ	-.3892847	.4808527	-0.81	0.418	-1.331739	.5531692
cons	3.318702	1.825938	1.82	0.069	-.2600714	6.897475
Prob> chi2		0.0000				
LR chi2(7		119.42				
Pseudo R2		.7902				
Number of obs		118				

وبالرغم من أن قيمة Pseudo (R2) لا تُترجم بنفس طريقة ترجمة (R2) في نموذج الانحدار الخطي (OLS).إلا أن القيمة المرتفعة له يمكن أن تضيف الثقة في نتائج النموذج . تشير نتائج الانحدار إلى وجود تأثير معنوي لكل من عمر الشركة (FA) والخسائر المتراكمة(AGL) وقيام الشركة بالاندماج والاستحواذ (MA) ونمو المبيعات (SG) وضعف نظام الرقابة الداخلية (ICW)، بينما لا يوجد تأثير معنوي لكل من عدد أقسام الشركة (SEG) واستقالة المراجع(AR) وجودة لجان المراجعة (ACQ)، وتدعم هذه النتائج –إلى حد ما– الإطار النظري للدراسة.

فيما يتعلق بعمر الشركة(FA) تشير نتائج الانحدار إلى وجود تأثير معنوي سلبي لعمر الشركة على ضعف نظام الرقابة الداخلية وهو **ما يدعم صحة الفرض الثالث**، وتعكس هذه النتيجة أن الشركات ذات العمر الأكبر تمتلك نظام رقابة داخلية قوي، ويمكن تفسير ذلك بأن الشركة ذات العمر الأكبر تتراكم لديها الخبرة المطلوبة لتنفيذ نظام رقابة داخلية كفء. كما يمكن القول أن الشركات الأكبر عمراً تتمتع غالباً بالاستقرار الذي يحد من صراعات الوكالة **بخصوص الخسائر المتراكمة**[1]، **(AGL)** تشير نتائج الانحدار لوجود تأثير معنوي سلبي بين متغير الخسائر المتراكمة ومتغير ضعف نظام الرقابة الداخلية، حيث وجود خسائر متراكمة بالشركة يرتبط بضعف نظام الرقابة الداخلية، وتعكس هذه النتيجة أن ضعف الموارد المخصصة للرقابة الداخلية (معبراً عنه بتراكم الخسارة) يرتبط بضعف نظام الرقابة الداخلية **وهو ما يدعم صحة الفرض الرابع**. أيضاً **فيما**

(١) يتم قياس الخسائر المتراكمة كمتغير وهمي حيث (١) لا توجد خسائر متراكمة و (٠) توجد خسائر متراكمة.

يتعلق بمتغير الاندماج أو الاستحواذ فالنتائج تشير إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لقيام الشركة بالاندماج أو الاستحواذ (كمؤشر على إعادة الهيكلة) وضعف نظام الرقابة الداخلية، وهو ما يعني أن قيام الشركة بعملية إعادة الدمج أو الاستحواذ ويكون نظام الرقابة الداخلية ضعيفاً، **وهو ما يدعم صحة الفرض الثاني**. أما متغير نمو المبيعات (SG) فتشير النتائج إلى وجود ارتباط سلبي ما بين نمو المبيعات (كمؤشر على سرعة نمو الشركة) وضعف الرقابة الداخلية، ممَّا يعني أن زيادة سرعة نمو الشركة يرتبط بوجود نظام رقابة داخلية قوي وهو ما يخالف العلاقة الإيجابية المتوقعة **وبالتالي عدم صحة الفرض الخامس.**

أما بخصوص متغيرات عدد الأقسام بالشركة (SEG) ، واستقالة المراجع(AR)، وجودة لجان المراجعة (ACQ) فتشير النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي لتلك المتغيرات على ضعف نظام الرقابة الداخلية، وهو ما يؤدي إلى **رفض الفروض الأول والسادس والسابع**. ويمكن تلخيص نتائج اختبار الانحدار ونتيجة اختبار الفروض في الجدول التالي:

جدول رقم (١١) يوضح نتائج اختبار الفروض المتعلقة بنموذج الدراسة الأول

الفرض	المتغيرات	اتجاه العلاقة طبقاً لاختبار الانحدار	اتجاه العلاقة طبقاً لاختبار الارتباط	نتيجة الفرض
الأول	تعقد عمليات الشركة وضعف الرقابة الداخلية	إيجابية	لا توجد علاقة معنوية	رفض الفرض
الثاني	قيام الشركة بإعادة هيكلة وضعف الرقابة الداخلية	إيجابية	إيجابية	قبول الفرض
الثالث	عمر الشركة وضعف الرقابة الداخلية	سلبية	سلبية	قبول الفرض
الرابع	الموارد المخصصة للرقابة وضعف الرقابة الداخلية	سلبية	سلبية	قبول الفرض
الخامس	سرعة نمو الشركة وضعف الرقابة الداخلية	إيجابية	سلبية	قبول الفرض
السادس	جودة لجان المراجعة وضعف الرقابة الداخلية	سلبية	لا توجد علاقة	رفض الفرض
السابع	استقالة المراجع وضعف الرقابة الداخلية	إيجابية	لا توجد علاقة	رفض الفرض

٥- ٣ ضعف الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي:

٥-٣-١ اختبار الارتباط.

لاختبار العلاقة الأحادية ما بين ضعف الرقابة الداخلية (ICW) ومستوي التحفظ المحاسبي (MTP) تم إجراء اختبار الارتباط، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الارتباط :

جدول رقم (١٢) يوضح مصفوفة الارتباط لنموذج الدراسة الثاني **Correlations**

		ICW	MTP	INDUS	CS	LEV	AUDTYPE
ICW	Pearson Correlation	1	-.864**	-.195*	-.880**	-.842**	-.468**
	Sig. (2-tailed)		.000	.035	.000	.000	.000
	N	118	118	118	118	118	118
MTP	Pearson Correlation	-.864**	1	.221*	.844**	.792**	.552**
	Sig. (2-tailed)	.000		.016	.000	.000	.000
	N	118	118	118	118	118	118
INDUS	Pearson Correlation	-.195*	.221*	1	.238**	.186*	.234*
	Sig. (2-tailed)	.035	.016		.010	.045	.011
	N	118	118	118	118	118	118
CS	Pearson Correlation	-.880**	.844**	.238**	1	.827**	.619**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.010		.000	.000
	N	118	118	118	118	118	118
LEV	Pearson Correlation	-.842**	.792**	.186*	.827**	1	.474**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.045	.000		.000
	N	118	118	118	118	118	118
AUDTYPE	Pearson Correlation	-.468**	.552**	.234*	.619**	.474**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.011	.000	.000	
	N	118	118	118	118	118	118

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

من الجدول رقم (١٢) اتضح وجود ارتباط معنوي سالب ما بين مستوي التحفظ المحاسبي وضعف الرقابة الداخلية، مما يعني أن زيادة مستوي التحفظ يرتبط بوجود نظام رقابة داخلية قوي وهو ما يتسق مع طبيعة العلاقة السلبية المتوقعة ما بين مستوي التحفظ وضعف الرقابة الداخلية، وتشير قيمة معامل الارتباط المرتفعة (coef.0.864) إلى قدرة تلك العلاقة ما بين المتغيرين وهو ما يُدعم وجهة نظر الباحثين المعتمدة على نظرية الوكالة.

٥-٣-٢ اختبار الانحدار:

لاختبار فرض الارتباط ما بين ضعف الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي يتم إجراء اختبار الانحدار. ويتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي (OLS) لاختبار تلك العلاقة، ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار الخطي.

جدول رقم (١٣) يوضح نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة الثاني

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.886	.790		1.121	.265
	ICW	-1.767	.353	-.515	-5.008	.000
	INDUS	.070	.157	.0202	.449	.654
	CS	.176	.092	.210	1.906	.059
	LEV	.119	.081	.125	1.463	.146
	AUDTYPE	.383	.188	.116	2.038	.044
R Square		.790				
Adjusted R Square		.781				
F		83.560				
N		118				
a. Dependent Variable: MTP						

وتظهر قيمة (P Value) معنوية النموذج ككل ممَّا يوفر الثقة في نتائج النموذج. كما أن قيمة (R2) تعكس ملاءمة وقدرة النموذج على تفسير نسبة كبيرة من التغيرات في مستوي التحفظ المحاسبي. وتوضح نتائج الانحدار وجود ارتباط معنوي سالب ما بين متغيري الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي، ممَّا يعني أن زيادة التحفظ المحاسبي يرتبط بنظام رقابة قوي، أو أن نظام الرقابة الداخلية الضعيف يرتبط بانخفاض مستوي التحفظ المحاسبي **وهو ما يؤيد صحة الفرض الثامن.**

٥-٤ تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis):

إن الثقة في النتائج التي توفرها نماذج الدراسة تتوقف على جودة المتغيرات المستخدمة كمؤشرات لقياس الظواهر محل الدراسة وفي هذا الجزء **سيتم تقييم التحسن في النتائج من خلال مقاييس بديلة لمتغيرات الدراسة** باستخدام اختبار الحساسية كما يلي(ملحق رقم (١)):

- **اختبار الحساسية الأول:** يعتمد على استخدام المبيعات الخارجية (FS) كمؤشرات لزيادة وتعقد عمليات الشركة بدلاً من عدد الأقسام (SEG) مع ثبات مقاييس جميع المتغيرات الأُخرى،

وتوضح نتائج الانحدار نفس معنوية وإشارة معاملات الانحدار الموجودة في جدول رقم (١٠) بدون أي اختلاف.

- **اختبار الحساسية الثاني:** استخدام مدي قيام الشركة بعمليات إعادة هيكلة في السنوات الثلاث الأخيرة (RES) بدلاً من قيام الشركة بالاندماج أو الاستحواذ (MA) كمؤشر على إعادة الهيكلة. حيث يوفر هذا البديل نفس النتائج الواردة في جدول رقم (١٠) باستثناء أن متغير عمر الشركة (FA) يظهر ارتباط غير معنوي في هذه الحالة.
- **الاختبار الثالث:** استخدم معدل متوسط نمو المخزون (INV) بدلاً من معدل متوسط نمو المبيعات (SG) كمؤشر على سرعة نمو الشركة. ويوفر ذلك البديل أيضاً نفس إشارة ومعنوية معاملات الانحدار كما هي في جدول رقم (١٠) باستثناء أن سرعة نمو الشركة مقاسه من خلال متغير (INV) يظهر تأثير غير معنوي.
- **اختبار الحساسية الرابع:** يتعلق بآليات الحوكمة المستخدمة في الدراسة حيث اقتصرت الدراسة على استخدام جودة لجان المراجعة على أساس أنها أكثر آليات الحوكمة ارتباطاً بعملية التقرير المالي بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية إلا أن الأدب المحاسبي المتعلق بآليات الحوكمة يوضح أن استقلال مجلس الإدارة يعتبر من أهم آليات الحوكمة التي تهدف في النهاية إلى تحسين جودة عملية التقرير المالي، وبالتالي سيتم إضافة متغير استقلال مجلس الإدارة (IND) إلى النموذج مع ثبات باقي المتغيرات. وتوضح نتائج الانحدار بالجدول رقم (١٣) عدم وجود تأثير لمتغير استقلال مجلس الإدارة (sig 0.202) وإشارة معامل الارتباط سالبة تعبر عن أن زيادة استقلال مجلس الإدارة يرتبط بقوة نظام الرقابة الداخلية (β-5.134571)، أي أنّه كما هو متوقع فإن انخفاض درجة استقلال مجلس الإدارة يؤدي إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية وبالنسبة لباقي المتغيرات فتظهر نتائجها كما في الجدول رقم (١٠) باستثناء عدم معنوية متغير سرعة نمو الشركة (SG) والواقع أن تلك النتيجة بالإضافة إلى نتيجة النموذج الأساسي حول عدم التأثير المعنوي لجودة لجان المراجعة على الرقابة الداخلية تدعم التساؤل والشك حول مفهوم الاستقلال في البيئة المصرية. وما إذا كان ذلك المتطلب بتطبيقه الحالي في الشركات المصرية يساعد على تحقيق آليات الحوكمة لدورها بفعالية.
- **اختبار الحساسية الخامس:** يرتبط بطبيعة مكتب المراجعة حيث تشير دراسات سابقة إلى أن طبيعة مكتب المراجعة يعتبر ضمن محددات ضعف نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي سيتم إضافة متغير طبيعة مكتب المراجعة (AUDTYPE) إلى نموذج الدراسة مع ثبات باقي المتغيرات، وتوضح النتائج عدم وجود تأثير معنوي لطبيعة المراجع على ضعف الرقابة الداخلية، وتلك النتيجة بالإضافة إلى نتيجة النموذج الأساسي للدراسة حول عدم معنوية تأثير استقالة المراجع على الرقابة الداخلية يدعو إلى التساؤل وإثارة الشكوك حول موقف المراجعين

في بيئة الأعمال المصرية من نظام الرقابة الداخلية، بالنسبة لباقي المتغيرات تظهر النتائج كما جاءت في الجدول رقم (١٠) باستثناء عدم معنوية متغير سرعة نمو الشركة (SG).

٥-٥ تحليل ومناقشة :

فيمًا يتعلق بنموذج محددات ضعف الرقابة الداخلية فقد أوضحت نتائج التحليل الأُحادي (Univariat Analysis) تحليل الارتباط ووجود ارتباط معنوي بين كل المتغيرات التي تمثل المحددات وضعف الرقابة الداخلية ممًا يدعم بشكل عام الإطار النظري للدراسة. أما نتائج التحليل المتعدد Multivariate Analysis (تحليل الانحدار) فقد أثبتت أنه من بين متغيرات المحددات فهناك ثلاثة متغيرات تؤثر بشكل معنوي على ضعف الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى متغير رابع يؤثر معنوياً أيضاً ولكن في عكس اتجاه العلاقة المتوقعة، بينما هناك متغيرات لم يتمكن التحليل الإحصائي من إثبات التأثير المعنوي لهم على ضعف الرقابة الداخلية.

فمن المتغيرات التي تؤثر معنوياً في ضعف الرقابة الداخلية هو عمر الشركة حيث (توفر النتائج) دليلاً على أن الشركات الأقل عمراً تعاني بشكل كبير من ضعف الرقابة الداخلية وفي إطار نظرية الوكالة يمكن القول أن الشركات صغيرة العمر غالباً ما تكون أقل استقراراً وأكثر احتمالاً للتعرض لصراعات الوكالة وأقل خبرة لتصميم نظم رقابة فعالة، كما قد يكون لدي الإدارة في ضوء حدة صراعات الوكالة بواعث أقل لتصميم رقابة داخلية فعالة، أيضاً الموارد المخصصة للرقابة الداخلية تؤثر بشكل جوهري على ضعف الرقابة الداخلية حيث أن انخفاض تلك الموارد يرتبط بضعف نظام الرقابة الداخلية. وتؤيد تلك النتيجة وجهة النظر أن الشركات ذات الأداء الضعيف والتي تعاني من مشاكل مالية تكون أكثر احتمالاً لتخفيض الاستثمار في النظم وضوابط الرقابة ولديها مشاكل الأفراد وتقود إلى ضعف الرقابة الداخلية. كما تتفق تلك النتيجة مع دراسة (Krishman,2005) في أن الشركات ذات الخسارة المتكررة من المتوقع أن يكون لديها نظام رقابة داخلية ضعيف.

من وجهة نظر إطار الوكالة يمكن القول أن الضغوط المالية تحقق الخسائر، وتزيد من حدة صراعات الوكالة وفي هذا السياق تكون صعوبة تصميم نظم رقابة فعالة، بالإضافة إلى ذلك فقيام الشركة بتغيرات في الهيكل التنظيمي يؤدي إلى ضعف الرقابة الداخلية حيث إن إعادة الهيكلة عادة ما تعرض تحديات أمام نظام الرقابة الداخلية. وتوفر تلك النتيجة دليلاً على أن الشركات التي تدخل في عملية اندماج أو استحواذ تواجه خطر رقابة داخلية أكبر وتكون أكثر احتمالاً لضعف الرقابة الداخلية بها وتتفق تلك النتيجة مع ما توصل إليه دراسة (Ashbaugh-Skaife,2007). وفي إطار الوكالة يمكن القول أن عملية إعادة الهيكلة في حد ذاتها تزيد من حدة صراعات الوكالة، وقد تخفض من بواعث الإدارة للاحتفاظ بنظام رقابة جيد.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن سرعة نمو الشركات ترتبط بضعف نظام الرقابة الداخلية ولكن خلافاً للمتوقع تشير النتائج إلى أن الشركات سريعة النمو تحتفظ بنظام رقابة داخلية قوى. و يمكن تفسير ذلك من خلال أن الشركات سريعة النمو غالباً ما تزيد في الحجم وتحقق أداءً مالياً أفضل بحيث تكون في وضع أفضل لكي توفر موارد مطلوبة لنظم الرقابة الفعالة، وذلك على عكس الشركات ذات النمو البطئ، والتي قد تعاني من ضغوط مالية لا تسمح لها بالاستثمار بالشكل الكافي في نظام الرقابة الداخلية، ولا تتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات سابقة(Ashbaugh-Skaife,2007,Dayle et al ,2007).

من جهة أُخري، وخلافاً لفروض البحث ونتائج الدراسات السابقة فلا توجد علاقة ارتباط معنوية ما بين ضعف الرقابة الداخلية وتعقد عمليات الشركة وجودة لجان المراجعة واستقالة المراجع. عدم وجود تأثير معنوي لتنوع وتعقد عمليات الشركة قد يفهم منه أن تعقد وتنوع العمليات غالباً ما يكون سمة الشركات كبيرة الحجم والتي من المتوقع أن يكون لديها القدرة على الاحتفاظ بنظام رقابة داخلية قوى وهو ما يتعارض مع العلاقة المتوقعة من تعقد وتنوع عمليات الشركة، والذي يرتبط بنظام رقابة ضعيف. هذا الاختلاف في اتجاه العلاقة قد يُحدث تشويش في العلاقة ما بين متغير تعقد عمليات الشركة وضعف الرقابة الداخلية يؤدي إلي عدم معنوية العلاقة. كما أنَّه في إطار نظرية الوكالة هناك تعارض في وجهات النظر المتوقعة فيمًا يتعلق بالشركات كبيرة الحجم والتي يرتبط معها متغيران آخران هما تعقد عمليات الشركة والموارد المخصصة للرقابة . فمن ناحية الشركات كبيرة الحجم من المتوقع أن يكون لديها موارد أكبر لاستثمارها في الرقابة الداخلية، وبالتالي تكون أكثر احتمالاً لأن تمتلك رقابة داخلية فعالة، ومن ناحية أُخري فالشركات كبيرة الحجم التي عادة ما تكون لديها تنوع وتعقد في العمليات أكثر احتمالاً لزيادة حدة صراعات الوكالة والذي عادة ما يرتبط بضعف نظام الرقابة الداخلية. والواقع أن النتائج السابقة بعد استبعاد متغير حجم الشركة، وبالتالي تكون العلاقة الأكثر احتمالاً هي احتفاظ الشركات الكبيرة بنظام رقابة داخلية قوي وفعال.

أيضاً على خلاف المتوقع فلم تقدم الدراسة دليلاً على تأثير جودة لجان المراجعة على نظام الرقابة الداخلية، وذلك بالرغم من الارتباط الواضح بين لجان المراجعة ونظام الرقابة الداخلية حيث تعتبر لجنة المراجعة أحد المسئولين عن متابعة نظام الرقابة الداخلية وبشكل كامل، فإن متابعة نظام الرقابة الداخلية مسئولية مشتركة ما بين الإدارة ولجنة المراجعة والمراجع الخارجي. وتنص الكثير من إرشادات الحوكمة على أن أحد أدوار لجنة المراجعة هي الإشراف على عملية التقرير المالي بما فيها الرقابة الداخلية (عبد الحليم،٢٠١٣). ولا تتفق تلك النتيجة مع دراسة (Krishman,2005) التي أوضحت تأثير لكل من الاستقلال والخبرة المالية للجنة المراجعة على نظام الرقابة الداخلية.

والواقع أن تلك النتيجة تبعث على الشك في مدي كفاية استقلال لجنة المراجعة والخبرة المالية المطلوبة فيها في بيئة الأعمال المصرية، وتفتح التساؤل ما إذا كان الاستقلال والخبرة المالية في بيئة الأعمال المصرية كافية لتحقيق أهداف لجان المراجعة، في هذا الإطار تظهر تجربة شركة (Enron) الأمريكية والتي كانت تمتلك لجنة مراجعة مستقلة طبقاً لتقرير (SEC) ، ولكن ذلك لم يمنع ضعف نظام الرقابة الداخلية بها والذي كان أحد أسباب انهيار الشركة (Krishman,2005) ، وتمثل تلك النتيجة دافعاً للمطالبة من الجهات المسئولة عن معايير الحوكمة في بيئة الأعمال المصرية، لمزيد من التدقيق في متطلبات لجان المراجعة.

وأخيراً فعدم التأثير المعنوي لاستقالة المراجع على نظام الرقابة الداخلية يدعم وجهة النظر السابق ذكرها في فروض البحث بأن استقالة المراجع قد ترجع لأسباب كثيرة مختلفة ممَّا يُحدث تشويش على العلاقة ما بين استقالة المراجع ومدي ضعف الرقابة الداخلية.

أما فيمَّا يتعلق بتأثير ضعف الرقابة الداخلية على إتباع سياسة التحفظ المحاسبي فإن نتائج كل من التحليل الأحادي والتحليل المتعدد يتفقان على تأكيد التأثير المعنوي لضعف الرقابة الداخلية على انخفاض اعتماد الشركة على سياسة التحفظ المحاسبي في تقاريرها المالية. وتشير قيمة كل من معامل الارتباط (0.864- coef.) ومعامل الانحدار(0.515- β) إلى ارتفاع ذلك التأثير وأن الميل نحو إتباع التحفظ المحاسبي في الشركات المصرية يرتبط بوجود نظام رقابة داخلية قوى. وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Goh&Li,2011) وتتسق مع وجهة النظر بأن غياب الرقابة الداخلية الفعالة يوفر الفرصة للمديرين لإتباع سياسات محاسبية أكثر اندفاعاً تصب في مصلحتهم بغض النظر عن مصالح الأطراف الأخرى، ممَّا يخلق مشكلة وكالة كبيرة، وبالتالي فمن المحتمل أن تعاني الشركات المصرية من انخفاض جودة التقارير المالية والذي يرجع في جزء منه إلى إتباعها سياسات محاسبية أكثر اندفاعاً كما ذكرت بعض الدراسات السابقة.

من ناحية أُخري فإن تلك النتيجة تتعارض مع وجهة النظر بأن وجود بيئة تشريعية منظمة وصارمة يشجع الشركات التي تعاني من ضعف الرقابة الداخلية إلى تبني أكثر لسياسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية حتى تبعث بإشارات إيجابية حول ملاءمة المعلومات المالية لمختلف الأطراف التعاقدية. وقد أيدت نتائج دراسة (Mitra et al.,2013) وجهة النظر تلك، وبالتالي فنتيجة الدراسة الحالية تبعث على التساؤل حول مدي تنظيم وصرامة البيئة التشريعية والتنظيمية في بيئة الأعمال المصرية ودورها في إنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية.

٥-٦ الاستنتاج والخلاصة:

استهدفت الدراسة الحالية التعرف على محددات ضعف نظام الرقابة الداخلية في بيئة الأعمال المصرية، وما إذا كان ضعف الرقابة الداخلية ينعكس سلباً على الميل نحو التحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية، ولتحقيق ذلك الهدف اعتمدت الدراسة الحالية على نموذجين:

النموذج الأول: لاختبار محددات ضعف الرقابة الداخلية، وقد وفرت نتائج ذلك النموذج أدلة عملية على أن عمر الشركة والتغييرات الحديثة في الهيكل التنظيمي، وسرعة نمو الشركة والموارد المخصصة للرقابة هي العوامل المحددة لضعف الرقابة الداخلية في بيئة الأعمال المصرية. كما يمكن القول في بيئة الأعمال المصرية أن الشركات حديثة العمر التي قامت بإجراء تغيرات حديثة في الهيكل التنظيمي وتخصص موارد قليلة للرقابة الداخلية وتتسم ببطء النمو هي الشركات الأكثر احتمالاً لأن تمتلك نظام رقابة داخلية ضعيف.

أما **النموذج الثاني:** فقد استهدف اختبار هل يؤثر ضعف الرقابة الداخلية على إتباع سياسة التحفظ المحاسبي؟ وقد وفرت نتائج هذا النموذج أدلة عملية على أن ضعف الرقابة الداخلية يؤثر سلباً على الميل نحو إتباع التحفظ المحاسبي، ويمكن القول في بيئة الأعمال إن الشركات التي تمتلك رقابة داخلية ضعيفة تكون أقل تطبيقاً لسياسة التحفظ المحاسبي في تقاريرها المالية، وبالتالي تتبني سياسات محاسبية أكثر اندفاعاً، ومن ثَم يمكن القول بأنها ستعاني من صراعات وكالة أكثر حدة.

والواقع أن النتائج السابقة تبعث على التساؤل حول نقطتين مهمتين فيما يخص بيئة الأعمال المصرية هما:

أولاً: ما هو دور لجان المراجعة وما مدي فعالية متطلبات الجودة لتلك اللجان (من استقلال ، وخبرة مالية) في أداء تلك اللجان لدورها بفعالية؟

الثاني: ما هو مدي فعالية البيئة التشريعية في مصر وما هو دورها في إنتاج تقارير مالية ذات جودة مقبولة؟

وفي ضوء النتائج السابقة فإن الإطار العام للدراسة يمكن أن يأخذ الشكل التالي:

شكل رقم (٢) يوضح الإطار العام لنتائج الدراسة

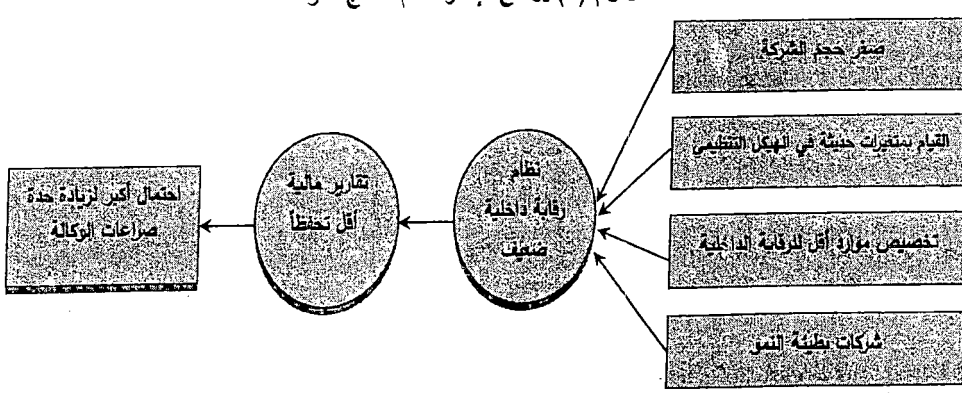

٦/ النتائج والتوصيات

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة التي قام بها الباحثون بشقيها النظري والتطبيقي، يخلص الباحثون إلي مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها ما يلي:

أولاً- نتائج البحث:

١-يتأثر نظام الرقابة الداخلية بالعديد من المحددات التي من أهمها زيادة نطاق وتعقد عمليات الشركة، التغيير في الهيكل التنظيمي، عمر الشركة، انخفاض الموارد المخصصة للرقابة الداخلية، سرعة نمو الشركة، انخفاض جودة لجان المراجعة، وتقديم المراجع لاستقالته حديثاً.

٢-تتسم الشركات المصرية المسجلة خلال عام (٢٠١٥) بنظام رقابة داخلية قوي- إلى حد ما -حيث بلغ عدد الشركات التي تضمنت تقرير ذات رأى نظيف (٧٨) شركة بنسبة (٦٦,١%) مقارنة بـ (٤٠) شركة بنسبة (٣٣,٩%) ورد بشأنها تقرير متحفظ وهو ما قد يعكس التزامها بمعايير المراجعة وقواعد حوكمة الشركات.

٣-هناك علاقة ارتباط سالبة وليس لها تأثير معنوي بين عدد أقسام العمل بالشركة (تعقد عملياتها) وضعف نظام الرقابة الداخلية، **وهو ما يثبت عدم صحة الفرض الأول.**

٤-هناك علاقة ارتباط موجبة وذات تأثير معنوي بين قيام الشركة بإعادة هيكلة (عمليات الاندماج والاستحواذ) وضعف نظام الرقابة الداخلية حيث إن عمليات إعادة الهيكلة قد تزيد من صراعات الوكالة وتخفض من بواعث الإدارة للاحتفاظ بنظام رقابة داخلية جيد، **وهو ما يثبت صحة الفرض الثاني.**

٥-هناك علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوي بين عمر الشركة وضعف الرقابة الداخلية، أي أن الشركات ذات العمر الأكبر تمتلك نظام رقابة داخلية قوي حيث تمتلك الخبرة المطلوبة لتنفيذ رقابة داخلية كفء، **وهو ما يثبت صحة الفرض الثالث.**

٦-هناك علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوي بين الموارد المالية المخصصة للرقابة الداخلية وضعف نظام الرقابة الداخلية، فالشركات التي تعاني من مشاكل مالية تكون أكثر احتمالاً لتخفيض الاستثمار في النظم وضوابط الرقابة، **وهو ما يثبت صحة الفرض الرابع.**

٧-هناك علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوي بين سرعة نمو الشركة وضعف الرقابة الداخلية، فالشركات سريعة النمو تكون في وضع أفضل وقادرة على توفير الموارد المالية لتصميم نظم رقابة داخلية فعالة، **وهو ما يثبت صحة الفرض الخامس.**

٨-هناك علاقة ارتباط سالبة وليس لها تأثير معنوي بين جودة لجان المراجعة وضعف الرقابة الداخلية وهو ما قد يثير الشكوك حول مدي توافر متطلبات جودة لجان المراجعة في البيئة المصرية، **وهو ما يثبت عدم صحة الفرض السادس.**

٩-هناك علاقة ارتباط موجبة وليس لها تأثير معنوي بين استقالة مراجع الحسابات وضعف نظام الرقابة الداخلية، **وهو ما يثبت عدم صحة الفرض السابع.**

١٠- يرتبط ضعف الرقابة الداخلية بدرجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية بعلاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوي، حيث إن غياب الرقابة الداخلية قد يدفع الشركات إلى تبني سياسات محاسبية متحفظة بهدف إنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية، **وهو ما يثبت صحة الفرض الثامن.**

ثانياً: توصيات البحث:

بالإضافة إلي ما قد تعكسه النتائج السابقة من توصيات، يوصي الباحثون بما يلي:

١- ضرورة إلزام الشركات المصرية المسجلة بنشر تقرير الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية وكذلك تقرير يوضح مدي التزام الشركات بقواعد حوكمة الشركات. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال فرض الهيئة العامة للرقابة المالية عقوبات علي الشركات التي لا تلتزم بذلك، ويمكن أن تصل هذه العقوبة إلي حد وقف التعامل علي السهم في البورصة لفترة من الزمن.

٢- ضرورة تبني الشركات الممارسات الحوكمة الجيدة المتمثلة في جودة لجان المراجعة، واستقلال مجلس الإدارة وعدم ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول لما لذلك من آثار إيجابية على جودة نظام الرقابة الداخلية، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بعمل برامج توعية بأهمية الممارسات الجيدة للحوكمة وأثرها الإيجابي علي اتخاذ القرارات الاستثمارية، وكذلك قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإعداد مؤشر للحوكمة يقيس مدي التزام الشركات بالممارسات الجيدة سنوياً.

٣- ضرورة اهتمام الإدارة العليا بمنشآت الأعمال المصرية بإنشاء رقابة داخلية فعال، ويتحقق ذلك من خلال توفير الموارد الكافية، واستخدام نظم تكنولوجيا المعلومات الحديثة والمتقدمة.

٤- إعادة النظر في المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى الصادرة بقرار من رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٣٠٠ لسنة ٢٠٠٨م لتتضمن معياراً عن نظم الرقابة الداخلية، ويتحقق ذلك من خلال قيام الجهات المسئولة عن إصدار معايير المراجعة المصرية بإصدار معيار عن الرقابة الداخلية بحيث يحدد

متطلبات جودتها والعوامل المؤثرة عليها وحدود مسؤولية كل من الإدارة ومراقب الحسابات تجاهها.

٥- تفعيل جودة لجان المراجعة بالشركات المصرية باعتبارها أحد محددات الرقابة الداخلية الفعالة فهي تتحقق من مدي قيام الإدارة بانتهاج السياسات التي تضمن تحديد المخاطر المحيطة بإعداد التقارير المالية ومدي كفاية عمليات الرقابة الداخلية. ويتحقق ذلك من خلال تأكيد الإدارة على استقلال أعضاء اللجنة، وتوافر الخبرات المالية والمحاسبية في الأعضاء، والاجتماع الدوري للجنة.

٦- ضرورة إصدار قانون لحوكمة الشركات علي غرار قانون Sarbanes Oxley ، والاهتمام بالرقابة الداخلية، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إنشاء منظمة مهنية متخصصة مثل معهد الرقابة الداخلية يكون اهتمامه تعزيز فعالية بيئة الرقابة، بالإضافة إلي منح درجة مهنية لمزاولة مهنة متخصصة في الرقابة الداخلية مثل شهادة مراجع الرقابة الداخلية Certified Internal Control Auditor (CICA) .

٧- إجراء المزيد من البحوث المحاسبية التي يمكن أن تقدم تفسيراً إضافياً عن مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية ببيئة الأعمال المصرية، ومحاولة اكتشاف وتحديد العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي، ودوره في مواجهة الشركات للأزمات المالية، بالإضافة إلي القيام بدراسات تطبيقية لتوفير أدلة إضافية عن بعض المتغيرات التي وجد شكوك في علاقتها بنظام الرقابة الداخلية مثل: جودة لجان المراجعة، وكذلك محاولة إدخال متغيرات جديدة لم يسبق دراستها.

٧/ الدراسات المستقبلية المقترحة

يري الباحثون في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لبحوث مستقبلية، ومن أهمها ما يلي:

١- الانعكاسات المحاسبية لضعف نظام الرقابة الداخلية على أسعار الأسهم المتداولة في البيئة المصرية.

٢- العلاقة بين التخصص الصناعى للمراجع Auditor Industry Specialization والإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية.

٣- أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة علي التحفظ المحاسبي في القوائم المالية: دليل من البيئة المصرية.

٤- التحفظ المحاسبي في ضوء معايير التقارير الدولية IFRS وموقف المراجع الخارجي وتأثير ذلك علي قيمة المنشأة.

٥- العلاقة بين التحفظ المحاسبي والمراجعة المشتركة Joint Audit : دراسة تطبيقية مقارنة.

٦- دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي والأداء الاجتماعي للشركات Corporate Social Performance.

٨- مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

١- أبو الخير، مدثر طه، (٢٠٠٨)، "المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية"، ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل***، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الأول، ص ص١- ٥٧.

٢- أرسانيوس، بدر نبيه (٢٠٠٨)، "تطوير دور مراقب الحسابات في التقرير عن تقييم تقارير الإدارة بشأن فعالية ضوابط الرقابة الداخلية وأثر ذلك علي جودة التقارير المالية"، ***مجلة الدراسات المالية والتجارية***، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول، ص ص ٦٥ - ١١١.

٣- الإبياري، هشام فاروق (٢٠١٢)، "مدى فعالية لجان المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية) "، **المجلة العلمية- التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الرابع، ص ص ٥٣- ١٢٢.

٤- الديب، أحمد محمد عبد العزيز (٢٠١٢) ، "درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية في ظل معايير المحاسبة المصرية"، دراسة نظرية ميدانية، ***رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة***، كلية التجارة جامعة طنطا، ص ص١-١٤٠.

٥- الربيدي، محمد على (٢٠١٢)، "تقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشآت المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات: دراسة ميدانية في مكاتب المراجعة اليمنية "، ***المجلة العربية للمحاسبة*** ، أكتوبر، ص ص ٨٩-١٢٢.

٦- الرشيدى، ممدوح صادق محمد، (٢٠١١)، "تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم دراسة نظرية وميدانية"، ***مجلة البحوث التجارية المعاصرة***، كلية التجارة جامعة سوهاج، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، ديسمبر، ص ص١- ٥٠.

٧- السهلي، محمد بن سلطان القباني، (٢٠٠٩)، " التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"، ***المجلة العربية للعلوم الإدارية***، جامعة الكويت، الكويت، المجلد (١٦)،العدد الأول، يناير، ص ص ٧- ٢٥.

٨- المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، ***المعيار رقم (٣١٥) بعنوان: "تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام"*** ،الجهاز المركزي للمحاسبات، الطبعة الأولي(٢٠١٠).

٩- جنيدى، محمد سعيد محمد، (٢٠٠٤)، "أثر الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبى وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح"- دراسة تحليلية"، ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل***، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص١-٣٩.

١٠- حسن، نصر طه،(٢٠١٥)،"حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي والقرارات المالية: أدلة عملية من البيئة السعودية"، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص ص١-٤١.

١١- حمدان، علام محمد موسي،(٢٠١٢)،"العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن"، ***المجلة الأردنية في إدارة الأعمال***، المجلد الثامن، العدد الأول، ص ص٢٢-٤١.

١٢- خليل، عبد الفتاح أحمد على، (٢٠٠٣)، "التأصيل العلمي لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبي في ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي"، ***مجلة الدراسات المالية والتجارية***، كلية التجارة- جامعة القاهرة، فرع بني سويف، العدد الثاني، ص ص ٧٢٩- ٧٦٧.

١٣- راشد، محمد إبراهيم محمد (٢٠١٠)، " دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والاقتراض (دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية) "، **رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

١٤- سعد الدين، إيمان محمد، (٢٠١٤)،"تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة"، ***مجلة المحاسبة والمراجعة***، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثالث، ص ص٢٩٩-٣٤٢.

١٥- _____، (٢٠٠٨)، "أثر تقرير الإدارة والمراجع الخارجي عن فعالية الرقابة الداخلية في وجود قانون Sarbanes – Oxley علي تحسين جودة التقرير المالي"، "، ***مجلة الدراسات المالية والتجارية***، كلية التجارة- جامعة القاهرة، فرع بني سويف، العدد الثاني، ص ص ٣١١- ٣٤٣.

١٦- سلامة ، صلاح حسن، (٢٠١٢)، "نموذج مقترح لقياس وتفسير تأثير مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة (دراسة تطبيقية) "، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، السنة (١٦) ديسمبر، ص ص ٥٢٩- ٦٣٣.

١٧- شاهين ، محمد أحمد (٢٠١١)، "دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية"، **المجلة**

العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني، العدد الرابع، أكتوبر ص ص ٤٢٣- ٤٧٨.

١٨- شتيوي ، أيمن أحمد (٢٠١٠)، " تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمة بالتلاعب: بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية"، **الإدارة العامة**، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد (٥٠)، العدد الرابع، شوال ١٤٣١هـ، سبتمبر ص ص ٥٧٧- ٦٢٢.

١٩- صهود، فتحي مبروك، (٢٠١٠)، "تقييم فعالية الرقابة الداخلية في ظل قانونSarbances Oxly ومعايير المراجعة وإمكانية التطبيق في البيئة العربية : دراسة ميدانية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة دمشق.

٢٠- عبد الحليم، أحمد حامد محمود(٢٠١٥)، " التحفظ المحاسبي وأثره علي جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين – دراسة ميدانية"، ***مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة***، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني (الجزء الأول)، يوليو، ص ص٥٩٥- ٦٨٣.

٢١- ـــــــــــــــــــــــــــــ(٢٠١٣)، " دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية: دراسة نظرية ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، يوليو، ص ص ٥٢٧- ٦٠٩.

٢٢- عبد المجيد ، حميدة محمد (٢٠١٣)، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية"، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني، ص ص ١٣٩- ١٧٤.

٢٣- عبد الملك، أحمد رجب، (٢٠١٢)، "أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري"، دراسة نظرية وتطبيقية، ***مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة***، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد(١٥)، العدد الأول، يوليو، ص ص ١- ٥٤.

٢٤- عبيد، إبراهيم السيد، (٢٠١٠)، دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية"، ***الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان: مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين***، قسم المحاسبة بكلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٤- ٥ جماد الآخر ١٤٣١هـ ، ١٨- ١٩ مايو ص ص ١- ٣٨.

٢٥- عوض، آمال محمد محمد، (٢٠١١)، "دراسة واختبار مدي تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية"، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني، إبريل، ص ص٩١-١٤٥.

٢٦- قمر، لورا ثروت سعد، (٢٠١٥)، دور مراقب الحسابات بشأن تقرير الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية وأثر ذلك علي تنشيط سوق الأوراق المالية في مصر- دراسة استكشافية"، **رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة بنها، ص ص ١-١٦٤.

٢٧- متولي، أحمد ذكي حسين، (٢٠١٠)، دور تقارير التآلفات الرقابية في تطوير هيكل الرقابة الداخلية علي التقرير المالي للحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية"، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ٥٣٩- ٥٩٨.

٢٨- محمد، عبد الرحمن عبد الفتاح، (٢٠١١)، "دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة (مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية)"، ***المجلة العلمية***، كلية التجارة جامعة أسيوط، العدد الواحد والخمسون، ديسمبر، ص ص٦٨-١٠٤.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

1- Ahmed, Anwer S., & Duellman, Scott., (2013), "Managerial overconfidence and accounting conservatism", **Journal of Accounting Research**, March, 51 (1): 1- 30.

2- _____.(2007). Accounting conservatism and board of director characteristics: An empirical analysis. ***Journal of Accounting and Economics***. 43(2-3): 411–437.

3- - Brown, Nerissa C., Christiane Pott and Andreas Wömpener, 2008, " The Effect of Internal Control Regulation on Earnings Quality: Evidenc from Germany " , available at **http:// www-rcf.usc.edu**.

4- Ahmed, A. S., B. K. Billings, R. M. Morton, and M. Stanford-Harris. (2002). The role of accounting conservatism in mitigating bondholder–shareholder conflicts over dividend policy and in reducing debt costs. ***The Accounting Review***. 77(4): 867–890.

5- Armstrong, C. S., W. R. Guay, and J. P. Weber. (2010). The role of information and financial reporting in corporate governance and debt contracting. ***Working paper***. University of Pennsylvania.

6- Ashbaugh-Skaif, H., Collins, D. W., & Kinney, W. R. (2007). The discovery and reporting of internal control deficiencies prior to SOX-mandated audits. ***Journal of Accounting and Economics***. 44, 166-192.

7- Ball, R. and L. Shivakumar.(2005). Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness. ***Journal of Accounting and Economics***. 39(1): 83-128.

8- Ball, R., (2001). Infrastructure requirements for an economically efficient system of public financial reporting and disclosure. ***Brookings-Wharton Papers on Financial Services***: 127-169.

9- Ball, R., A. Robin, and J. Wu. (2003). Incentives versus standards: Properties of accounting income in four East Asian countries. ***Journal of Accounting and Economics***.36(1-3): 235-270.

10- Ball, R., S. P. Kothari, A. Robin. (2000). The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. ***Journal of Accounting & Economics***. 29(1): 1-51.

11- Barth, M. 2008. Global financial reporting: Implications for U.S. academics. ***The Accounting***

12- Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. ***Journal of Accounting and Economics*** . 24(1): 3-37.

13- Basu, S., L. Hwang, and C. Jan. (2001). Differences in conservatism between big eight and non-big eight auditors. ***Working paper***. Emory University, Chinese University of Hong Kong, and California State University-Hayward.

14- Beaver ,W ., and Ryan ,S .,(2000) ,"Biases and Lags in Book Value and Their Effects on The Ability of The Book –to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity" ,***Journal of Accounting Research*** , .38,(1): 127-148.

15- Beneish, M. D., M. Billings, and L. Hodder. (2008). Internal control weaknesses andinformation uncertainty. **The Accounting Review**. 83(3): 665–703.

16- Bizarro, Pascal A, Charles D. Boudreaux and Andy Garcia, 2011, " Are Companies That Report Material Weaknesses In Internal Control More Likely to Restate Their Financial Statements? " , **Academy of Accounting and Financial Studies Journal** , Vol. 15, No. 3, PP: 73-94.

17- Browning, E. S. (2002, July 9). Dow Industrials give back nearly one-third of Friday's gain (Eastern Edition). ***The Wall Street Journal***, P. C1.

18- Bushman, R. and A. Smith.(2001). Financial accounting information and corporate governance. ***Journal of Accounting and Economics***. 32(1-3): 237–333.

19- Bushman, R. and J. Piotroski. (2006). Financial reporting incentives for conservative accounting: The influence of legal and political institutions. ***Journal of Accounting and Economics.*** 42(1): 107-148.
20- Byungcherl Charlie Sohn ,(2012) , "Analyst Forecast Accounting Conservatism and The Related Valuation Implications ", ***Accounting and Finance,*** 52,:311-341.
21- Caskey,J., and V.Laux.2015.Corporate Governance, Accounting Conservatism, and Manipulation **.Working Paper.** Available at: http://ssrn.com/abstract =2251378.
22- Chandra, U day, 2011, " Income Conservatism in The U.S. Technology Sector " , **Accounting Horizons**, vol. 25, No. 2 PP: 285-314.
23- Chen, Ken Y, Randal J. Elder and Shengmin Hung, 2009, " Do Post-restatement Firms Care about Financial Credibility? Evidence from The pre – and post- SOX Eara " , available at **http:// www.fdewb.unimaas.nl**.
24- Cheng,C.L., and F.H.Kung,(2016), The Effects of Mandatory Corporate Social Responsibility Policy on Accounting Conservatism, **Review of Accounting and Finance,** 15 (1): 2 – 20.
25- Croft, Jane.(2004), Companies Face Test on Internal Controls: FSA wants Auditors to Assess Corporate Governance, ***Financial Times***,May,7(5):1-6.
26- DeFond, M., Jiambalvo, J., (1991). Incidence and circumstances of accounting errors. ***The Accounting Review*** .66,643–655.
27- Dhaliwal, D., Huang, S., Khurana, I. K., & Pereira, R. (2008, December). Product market competitionand accounting conservatism ***(Working paper).*** University of Arizona. Retrieved from http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1266754.
28- Doyle, J., Ge., W., &Mc.Vay, S. (2007a). "Accruals quality and internal control over financial reporting".***Accounting Review***, 82, 11-1-1170.
29- Doyle, J., Ge., W., &Mc.Vay, S. (2007b). "Determinants of weaknesses in internal control over financial reporting". ***Journal of Accounting & Economics***, 44, 193-223.
30- Feng, M., C. Li, and S. Mc.Vay. (2009). Internal control and management guidance. ***Journal of Accounting and Economics.*** 48(2-3): 190-209.
31- Glass Lewis and Company Yellow Card Internal Control Compliance Report, September 23, 2004.
32- Goh, B. &Li, D., (2010), **Internal Controls and Conditional Conservatism,** http://ssrn.com/abstract=1340286
33- Goh, B. W., & Li, D. (2011). Internal controls and conditional conservatism. ***Accounting Review***. 86(3):,975-1005.
34- Holthausen, R. W., and R. L. Watts. (2001). The relevance of value-relevance literature for financial accounting standard setting. ***Journal of Accounting & Economics***. 31(September): 3-75.

35- Jensen, M. C. (1993). The modern industrial revolution, exit and the failure of internal controlsystem. ***Journal of Finance***. 48, 831-880.
36- Jiambalvo, J. (1996). "Discussion of causes and consequences of earnings manipulation: An analysis offirms subject to enforcement actions by the SEC". ***Contemporary Accounting Research***, 13, 37-47.
37- Kinney, W., (2000). Research opportunities in internal control quality and quality assurance. ***Auditing*** .19, 83–90.
38- Kinney, W., (2001). Accounting scholarship: what is uniquely ours? .The Accounting Review. 76, 275–284.
39- Kinney, W., Maher, M., Wright, D., (1990). Assertions-based standards for integrated internal control. ***Accounting Horizons*** .4, 1–8.
40- Kinney, W., McDaniel, L., (1989). Characteristics of firms correcting previously reported quarterly earnings.***Journal of Accounting and Economics*** .11, 71–93.
41- Krishnan Gopal v. and Gnanakumar Visvanathan, 2008, " Does the SOX Definition of an Accounting Expert Matter? The Association Between Audit Committee Directors' Accounting Expertise and Accounting Conservatism " , **Contemporary Accounting Research** , 25 (3):827-857.
42- Krishnan, J., (2005). Audit committee quality and internal control: an empirical analysis. ***The Accounting Review***.80, 649–675.
43- LaFond, R. and R. L. Watts. (2008). The information role of conservative financial statements. ***The Accounting Review***. 83(2): 447-478.
44- LaFond, R., & Roychowdhury, S. (2008). Managerial ownership and accounting conservatism. ***Journal of Accounting Research***. 46, 101-135.
45- Levitt, A. (1998, September 28). The numbers game. ***Speech delivered at New York UniversityCenter for Law and Business***. New York City.
46- Lin, L.2016. Institutional Ownership Composition and Accounting Conservatism. **RevQuant Finance Account** 46:359–385.
47- McMullen, D., Raghunandan, K., Rama, D.V., (1996). Internal control reports and financial reporting problems. ***Accounting Horizons***. 10, 67–75.
48- Mitra,S., Jaggi, B., and Hossain,M., (*2013).* Internal Control Weaknesses and Accounting Conservatism: Evidence From the PostSarbanesOxley Period. ***Journal of Accounting, Auditing & Finance***, 28(2) 152–191.
49- Moody's Investors Service. (2004). "***Special comment: Section 404 reports on internal control***". New York, NY: Author.
50- Nigar,J-L.W.Mitchel Van Der Zahn.(2015). "Earnings Conservatism and Audit Committee Financial Expertise". ***Accounting and Finance***.55:279-310.

51- Nikolaev, V. (2010). Debt covenants and accounting conservatism. ***Journal of Accounting Research.*** 48(1): 137-175.
52- Ogneva, M., K. R. Subramanyam, and K. Raghunandan. (2007). Internal control weaknesses and cost of equity: Evidence from SOX Section 404 disclosures. ***The Accounting Review***. 82: 1255–1297.
53- Paule, Jack w.,(2005), Exploring PCAOB Auditing Standard 2: Audit of Internal Control, CPA Journal,May,7(5):1-19.
54- Penman, S. H., & Zhang, X. J. (2002). Accounting conservatism, the quality of earnings, and stockreturns. ***Accounting Review***. 77, 237-264.
55- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). (2004). *An Audit of Internal Control over Financial Reporting Performed in Conjunction with an Audit of Financial Statements.* ***Auditing Standard No. 2***. Washington, D.C.: PCAOB.
56- Qiang, X,(2007),The Effects of Contracting, Litigation, Regulation, and Tax Costs on Conditional and Unconditional Conservatism: Cross- Sectional Evidence at The Firm Level, **Accounting Review,** 82(3):759–796.
57- Raghunandan, K., & Rama, D. V. (2006). "SOX Section 404 material weakness disclosures and auditfees". ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 25(1), 99-114.
58- Reggy Hooghiemstra, Niels Hermes and Jim Emanuel's. (2015). "National Culture and Internal Control Disclosure:A Cross-Country Analysis". ***Corporate Governance: An International Review***. 23(4):357-377.
59- Ribstein, L. E. (2002). Market and regulatory responses to corporate fraud: A critique of theSarbanes–Oxley Act of 2002. ***Journal of Corporation Law***. 28, 1-67.
60- Sarbanes Oxley Act, Public Law 107-204,Section (103, 302, 404):755-788. Available at: www.sarbanes.oxley.act.biz/sarbanes oxley section.
61- SEC, (1988). Disclosure Amendments to Regulation S-K, form 8-K and Schedule 14A Regarding Changes inAccountants and Potential Opinion Shopping Situations, ***Financial Reporting Release No. 3***1 (April), SECDocket 1140–1147. Washington, DC.
62- SEC, (2002). Certification of Disclosure in Companies' "***Quarterly and Annual Reports***", Final Rule 33-8124 (August29), Washington, DC.
63- SEC, (2004). Management's Reports on Internal Control Over Financial Reporting and Certification of Disclosurein Exchange Act Periodic Reports—Frequently Asked Questions, (October 6), Washington, DC.
64- Shu, S., (2000). Auditor resignations: clientele effects and legal liability. ***Journal of Accounting and Economics*** .29,173–205.
65- Stephens, Nathaniel M., Corporate Governance Quality and Internal Control Reporting Under SOX Section 302 (August 28, 2009).

Available at SSRN: ***http://ssrn.com/abstract=1313339 or http://dx.doi.org/ 10.2139/ssrn.1313339***.

66- Stice, J., (1991). Using financial and market information to identify pre-engagement factors associated with lawsuits against auditors. ***The Accounting Review***. 66, 516–533.

67- Suleiman, S.,(2014), Corporate Governance Mechanisms and Accounting Conservatism, **Journal of Management Policies and Practices,** 2(2):113-127.

68- Watts, R. L. (2003). a. Conservatism in accounting Part1: Explanations and implications. Accounting Horizons 17(3): 207-221.

69- Watts, R. L. (2003b). Conservatism in accounting Part II: Explanations and implications. ***Accounting Horizons***. 17, 287-301.

70- Watts, R. L., and J. L. Zimmerman. 1986. ***Positive Accounting Theory***. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall Inc.

71- Wright, A., Wright, S., (1996). The relationship between assessments of internal control strength and error occurrence. ***impact and cause. Accounting and Business Research.*** 27, 58–71.

72- Yunos,R.M., M.Smith, and Z. Ismail, 2012. Accounting Conservatism and Ownership Concentration: Evidence from Malaysia. **Journal of Business and Policy Research**5(2):1-15.

73- Zhang, J. (2008). The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers. Journal of Accounting and Economics 45(1): 27-54.

74- Zhang, Yan and Zhou, Jian and Zhou, (2007).Nan, Audit Committee Quality, Auditor Independence, and Internal Control Weaknesses. ***Journal of Accounting and Public Policy***, Vol. 26, No. 3, PP. 300-327, May/June.

٩- ملاحق البحث

ملحق رقم (١) نتائج التحليل الإحصائي

1-Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ICW	118	.00	1.00	.3390	.47538
SEG	118	1.00	10.00	5.1864	2.38209
FS	118	.00	1.00	.3305	.47240
CS	118	4.06	10.65	7.5085	1.94324
FA	118	4.00	18.00	8.7627	2.85153
AGL	118	.00	1.00	.2881	.45483
MA	118	.00	1.00	.3051	.46241
RES	118	.00	1.00	.3644	.48332
SG	118	-.05	.28	.1148	.07267
INV	118	-.09	.19	.0273	.05619
AR	118	.00	1.00	.2712	.44647
ACQ	118	1.00	3.00	2.2542	.73014
BIND	118	.03	.80	.5598	.13685
Valid N (listwise)	118				

2-Regression

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.886	.790		1.121	.265
	ICW	-1.767	.353	-.515	-5.008	.000
	INDUS	.070	.157	.020	.449	.654
	CS	.176	.092	.210	1.906	.059
	LEV	.119	.081	.125	1.463	.146
	AUDTYPE	.383	.188	.116	2.038	.044

a. Dependent Variable: MTP

3-Sensitivity analysis

```
. probit ICW FS FA AGL MA SG AR ACQ
Iteration 0:  log likelihood = -75.562319
Iteration 1:  log likelihood =  -26.92812
Iteration 2:  log likelihood = -19.004423
Iteration 3:  log likelihood = -16.427051
Iteration 4:  log likelihood =  -15.64327
Iteration 5:  log likelihood = -15.523275
Iteration 6:  log likelihood = -15.520159
Iteration 7:  log likelihood = -15.520157

Probit regression                 Number of obs     =        118
                                  LR chi2(7)        =     120.08
Prob> chi2                        =     0.0000
Log likelihood = -15.520157       Pseudo R2         =     0.7946

------------------------------------------------------------------------------
         ICW |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          FS |  -.6017911   .7513776    -0.80   0.423    -2.074464    .8708819
          FA |  -.3894007   .1654431    -2.35   0.019    -.7136633   -.0651381
         AGL |   1.440704   .5410684     2.66   0.008     .3802293    2.501178
          MA |   1.705062   .6614925     2.58   0.010     .4085607    3.001564
          SG |  -10.53724   6.047407    -1.74   0.081    -22.38994    1.315454
          AR |   .5581138   .7355157     0.76   0.448    -.8834705    1.999698
       _cons |   3.217212   1.828261     1.76   0.078    -.3661136    6.800538
```